أثر الانفاق العسكرى على النمو الاقتصادى فى مصر

د.على شريف عبد الوهاب وردة* **د . أحلام مرسى السنطاوى****

د. مجدي ماجد محمد حسين***

***د. على شريف عبدالوهاب وردة** حاصل على الدكتوراه فى الفلسفة فى الاقتصاد من جامعة أسيوط ١٩٩٢، والماجستير فى الأقتصاد من جامعة الزقازيق. عمل أستاذ مساعد اقتصاد بكلية الاقتصاد والإدارة جامعة القصيم ،ثم استاذ مساعد اقتصاد بقسم العلوم الاقتصادية بمعهد الكفاية الانتاجية – جامعة الزقازيق ، ثم أستاذ الاقتصاد المشارك بقسم الاقتصاد والتمويل جامعة القصيم ،ثم أستاذ الاقتصاد والمالية العامة بكلية التجاة جامعة المنوفية. وله أهتمامات بحثية عن النظرية الاقتصادية ، المقياس الاقتصادى ،الاقتصاد القياسى ، التخطيطي الاقيمى والمالية العامة.

.(e- mail: awardah2001@ yahoo.com)

** **د. أحلام مرسى السنطاوى**، مدرس الاقتصاد بقسم الاقتصاد والمالية العامة حالياً ،وسابقاً باحث اقتصاد دولى بوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ،باحث بمشروع (DEPRA) تمويل المعونة الأمريكية ،باحث بوحدة القدرة التنافسية للاقتصاد المصرى. ولها أهتمامات بحثية بالقطاع الصناعى وأبحاث البيئة ولها أبحاث فى هذا النطاق.

e-mail:

** **د. مجدى ماجد محمد حسين**، مدرس كلية التكنولوجياوالتنمية – جامعة الزقازيق ، حاصل على الدكتوراة من كلية التجارة جامعة المنوفية٢٠١٥.

e-mail:

ملخص البحث :

تناولت الدراسة قضية ارتفاع حجم الإنفاق العسكرى فى مصر ، والتزايد المستمر فى أعبائه الاقتصادية، ودراسة آثاره على النمو الاقتصادى، للوقوف على مدى مساهمته فى عملية التنمية الاقتصادية. وتحدد الإطار الزمني للدراسة خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠١٢م) . مع القيام بدراسة مقارنة مع إسرائيل وأثيوبيا. وتوصلت الدراسة الى أن العلاقة طردية بين الانفاق العسكرى وبين النمو الاقتصادي في مصر .

Abstract

The study addressed the issue of rising military expenditure in Egypt and the size of its increasing economic burdens, as well as its effects on economic growth. To determine the extent of its contribution to the economic development process. Determine the time frame of the study covers the period (1980-2012),and a comparative study with Israel and Ethiopia was done, The study found apositive relationship between military expenditure and economic growth in Egypt.

المقدمة:

يرتبط الإنفاق العسكري لأي دولة ارتباطاً وثيقاً بحجم المخاطر التى تتعرض لها هذه الدولة ، سواءً كانت تلك المخاطر واقعية أو محتملة فى لحظة ما فى المستقبل، وكذلك يرتبط بقدرة هذه الدولة على تحمل الآثار الاقتصادية لعبء هذا الإنفاق .

ومهما بلغت الدولة درجة استقلالها الاقتصادى فانها ستكون عرضه للتهديد ما لم تستكمل بناء قوتها العسكرية، والقوة العسكرية غير المدعومة بقاعدة إقتصادية قوية ستؤدى إلى انهيارها. و هذا فضلا عن أن السنوات الاولى من هذاالعقد من القرن الواحد والعشرين شهد تزايد الإنفاق العسكرى العالمى وفقاً لاحصائيات معهد استوكهولم لأبحاث السلام الدولى حيث بلغ ١١٤٦ مليار دولار في سنة ٢٠٠١ بنحو ٢,٥ % من اجمالى الناتج العالمي والذي بلغ نحو ٤٦٠٠٠ مليار دولار، ثم ارتفع الإنفاق العسكري إلى ١٧٥٣ مليار دولار في ٢٠١٢ أي بزيادة قدرها ٥٣ % عن عام ٢٠٠١.

وذكر معهد استوكهولم الدولى لأبحاث السلام أن الإنفاق العسكرى العالمى فى عام ٢٠١٠ بلغ ١٧٣٩ مليار دولار ، فى حين بلغ ١٧١١ مليار دولار في عام ٢٠٠٩ ليحقق ارتفاعا بنسبة ١,٦% فقط، ويرجع هذا الانخفاض في معدل نمو الإنفاق العسكري إلى الركود الاقتصادي العالمى الذى سببته الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨ .

وذكر أيضاً أن هذه الزيادة السنوية هى الأبطأ منذ عام ٢٠٠١ عندما بدأ الإنفاق العسكرى العالمى فى الارتفاع مشيراً إلى أن متوسط الزيادة السنوية للإنفاق العسكرى العالمى قدرت بنحو ٥,٥% خلال الفترة(٢٠٠١– ٢٠١٢) ، وأن هذا الهبوط تمثل كرد فعل متأخر للأزمة المالية العالمية التى اندلعت في عام ٢٠٠٨.

وكما أن الإنفاق العسكرى فى أوروبا تراجع بنسبة ٨,٢% مع بدء الحكومات فى معالجة العجز المتزايد فى ميزانياتها ، ولكن الإنفاق العسكري في الولايات المتحدة الأمريكية زاد بنسبة ٨١% خلال الفترة(٢٠٠١ – ٢٠١٢)، ويقدر الإنفاق العسكرى الأمريكى بنحو ٨,٤% من إجمالي الناتج المحلى . و على صعيد آخر ارتفع الاتفاق العسكري في منطقة الشرق الأوسط (*) من ٧٠,٢ مليار دولار في عام ٢٠٠١ ليصل إلى نحو ١٣٦,٣ مليار دولار في عام ٢٠١٢ أي بزيادة قدرها ٩٤ % تقريباً[1].

وبلغ حجم الإنفاق العسكرى فى مصر نحو ١١,٩ مليار جنيه مصري في عام ٢٠٠١ ليمثل ٣,٣% من الناتج المحلى الإجمالى، ثم ارتفع إلى ٢٧,٥ مليار جنيه مصري في عام ٢٠١٢ أي بزيادة قدرها ١و١٣١% ، ليمثل ١,٨% من الناتج المحلى الإجمالي، وبلغت نسبة الإنفاق العسكري إلى الإنفاق العام نحو ٥,٣% في عام ٢٠١٢، وبلغت نحو ٧% من الإيرادات العامة ،كما بلغت نسبته إلى عجز الموازنة العامة نحو ١٦,٤%، وتعتبر تلك النسب مرتفعة للغاية إذا ما قورنت ببعض بنود الإنفاق الأخرى، مثل: الإنفاق على الصحة، حيث بلغت نسبة الإنفاق على الصحة إلى الإنفاق العام نحو ٤,٦% ، وبلغت نحو ٦,٨%من الإيرادات العامة ، ونحو١٤,٢% من عجز الموازنة العامة [٢].

ويلاحظ أن الدوافع الأمنية تحتاج إلى قاعدة إقتصادية قوية ونجاح عملية التنمية الاقتصادية تحتاج إلى الإستقرار الداخلى والخارجى وهذا ما يوفره ويحققه الإنفاق العسكرى، بل أن الكثير من الدراسات أوضحت أن الإنفاق العسكرى يساهم فى زيادة التشغيل والإنتاج فى القطاع المدنى ويمكن أن يكون وسيلة لتكوين الكوادر البشرية والمهارات الفنية التى يحتاجها السوق المحلية، ويؤكد ذلك الأمر قيام القوات المسلحة بتنفيذ بعض مشروعات التنمية الاقتصادية وتبنى برامج للإستثمار كماهو الحال فى مصر من قيام القوات المسلحة المصرية بإنشاء ورصف الطرق وإنشاء الكبارى واستصلاح الأراضى الصحراوية .. الخ. ومن هنا تأتى أهمية دراسة الإنفاق العسكرى على الإقتصاد المصرى.

١- مشكلة البحث : تكمن مشكلة البحث فى تتبع وتحليل ظاهرة تزايد حجم الإنفاق العسكرى وما يترتب عليه من تزايد مستمر فى الأعباء الاقتصادية الأمر الذي من شأنه أن يؤثر على أوجه الإنفاق الأخرى، كالتعليم والصحة والبنية الاساسية، الأمر الذى يؤثر على النمو الاقتصادى .

وعليه تكمن مشكله البحث في محاوله الاجابة عن السؤال التالي:

هل توجد علاقة بين الإنفاق العسكري وبين النمو الاقتصادي؟ .

٢- فروض البحث : من خلال مشكله البحث سيتم اختبار مدى صحة الفرضية التالية:

توجد علاقة بين الإنفاق العسكري وبين النمو الاقتصادى .

٣- أهمية البحث: تأتى أهمية البحث من خلال تناول قضية على درجة عالية من الأهمية فى ضوء الارتفاع المستمر فى حجم الإنفاق العسكرى وكذلك التزايد المستمر فى أعبائه الاقتصادية، وللتعرف على آثار الإنفاق العسكري على النمو الاقتصادي.

٤- هدف البحث: يهدف البحث إلى تحليل أثر الإنفاق العسكري على النمو الاقتصادي، وذلك من خلال:

- توصيف وتحليل خصائص ومحددات الإنفاق العسكري .
- تحليل أثر الإنفاق العسكرى على النمو الاقتصادى للوقوف على مدى مساهمته فى عملية التنمية الاقتصادية وكيفية تعظيم العائد الاقتصادى لهذا الإنفاق .

٥- حدود البحث: اتساقاً مع أهمية وأهداف البحث تم تناولها فى ضوء الحدود التالية:

أ- الحدود المكانية: اقتصر البحث علي مصر وبعض دول المقارنة، مثل إسرائيل وأثيوبيا.

ب- الحدود الزمانية: تناولت الفترة (١٩٨٠-٢٠١٢)، حيث أن تلك الفترة أعقبت اتفاقية السلام مع إسرائيل مما أدى إلى توجه القطاع العسكري إلى المساهمة في الانشطه الاقتصادية المختلفة.

٦- منهج البحث: يعتمد البحث على الاسلوب العلمي القائم على تحليل البيانات والإحصائيات لمتغيرات البحث بهدف استنباط بعض النتائج التى تتصف بالعمومية وتتفق مع افتراضات النظرية الاقتصادية وذلك فيما يتعلق بالآثار الإيجابية أو السلبية التى يتركها الإنفاق العسكرى على الاقتصاد المصري، كما تم استخدام الأساليب الكمية من خلال استخدام البرنامج الاحصائى E-views، وبرنامج Spss.

٧- خطة البحث:

سيتم تناول هذا البحث من خلال النقاط التالية:

- مقدمة البحث وتتضمن : مشكلة البحث ،فروض البحث، أهمية البحث ، هدف البحث ، حدود البحث ، منهج البحث .
- الدراسات السابقة .
- مفهوم ومحددات الإنفاق العسكري وآليات تمويله.
- تطور الإنفاق العسكري في مصر خلال الفترة(١٩٨٠-٢٠١٢م).
- الآثار الاقتصادية للانفاق العسكري في مصر خلال(١٩٨٠-٢٠١٢م)

- قياس أثر الإنفاق العسكري علي النمو الاقتصادي في مصر(١٩٨٠-٢٠١٢م).
- النتائج والتوصيات .

أولاً – الدراسات السابقة :

الدراسة الأولى :دراسة رئيف (١٩٨٥) [٣]:

وكانت بعنوان " **انعكاسات الإنفاق العسكرى على القطاع الصناعى والتنمية الاقتصادية: مع إشارة خاصة للهند ومصر** " ، وتناولت علاقة الإنفاق العسكرى بالاستثمار العام بالنسبة للدول النامية ، فقامت باختبار العلاقة فى المرة الأولى على ٥٠ دولة نامية خلال (١٩٧٠-١٩٧٩) وفى المرة الثانية اختبار العلاقة على ١٧ دولة عربية ، وفى كلا الحالتين أخذت معادلة النموذج الشكل التالى:

$$IR = a_o + a_1 (GRY) + a_2 (DR) + D_3 Y + U$$

حيث أن :

- **IR** : نسبة الاستثمار إلى اجمالى الناتج المحلى .
- **GRY** : متوسط معدل نمو الناتج المحلى السنوى .
- **DR** : عبء الدفاع .
- **Y** : الناتج المحلى .
- U : حد الخطأ العشوائى .

- **نتائج الدراسة :**

أ- نتائج العينة الأولى (٥٠ دولة نامية) كالتالى:

$$IR = 13,76 + 0,598 (GRY) - 0,292 (DR) + 0,285 Y$$

ب- نتائج العينة الثانية (١٧ دولة عربية) كالتالى:

$$IR = 10,38 + 0,829 (GRY) - 0,311 (DR) + 0,271Y$$

وكما هو واضح من النتائج فى كلتا الحالتين أن معامل عبء الدفاع ذو إشارة سالبة مما يعنى أن هناك علاقة عكسية (تزاحم) بين الإنفاق العسكرى وبين الاستثمار العام فى الدول النامية كما كان فى الدول المتقدمة.

الدراسة الثانية : دراسة (Alex & Chi 1995)[٤]: بعنوان:

"Defense Expenditure, Economic Growth and The Peace Dividend"

وقامت هذه الدراسة بالتطبيق على الولايات المتحدة الأمريكية خلال(١٩٥٣-١٩٨٠) بهدف دراسة أثر تخفيض الإنفاق العسكرى على النمو الاقتصادى من خلال نموذج يتكون من معادلتين:

فالمعادلة الأولى: تكون نسبة الاستثمار إلي مجمل الناتج المحلى هي المتغير التابع ، وأما المتغير المستقل فيتمثل في نسبة التغير فى الإنفاق العسكرى إلي الناتج المحلى الاجمالى، بالإضافة إلى متغيرات مستقلة أخرى وكانت المعادلة على النحو التالى :

$$I/y = \alpha_1 + \alpha_2 \Delta P/y + \alpha_3 \Delta M/y + \alpha_4 \Delta G/y + \alpha_5 K/y + e$$

حيث أن:

- **I/y** : يمثل الاستثمار كنسبة إلى الناتج المحلى الإجمالى.
- **Δp/Y** : يمثل التغير فى ناتج الصناعة كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى.
- **ΔM /y** : يمثل التغير فى الإنفاق العسكرى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى.
- **Δ G/y** : يمثل التغير فى الإنفاق غير العسكرى كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى.
- **K/ y** : يمثل القيمة الصافية لرصيد رأس المال كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى.

والمعادلة الثانية : يكون فيها معدل النمو الاقتصادى (g) المتغير التابع، ويعتبرالاستثمار ونسبة التغير فى الإنفاق العسكرى إلي الناتج المحلى الاجمالى فى الفترة السابقة هي المتغيرات المستقلة، وأخذت المعادلة الصورة التالية:

$$g = b_1 + b_2 + b_2 I/4_{-1} + b2 \Delta M/y_{-1} + b3 + \Delta G/y_{-1} + b_4 \Delta L/L_1 + e$$

حيث أن: **(Δ L/L1)** تمثل معدل نمو قوة العمل للقطاع المدنى.

- **نتائج الدراسة:** توصلت الدراسة إلى مايلى:

أ- أن الإنفاق العسكرى له تأثير سلبى على الاستثمار وهذا التأثير طويل الأجل ويرجع ذلك إلى أن تكلفة أو عبء تمويل برامج الدفاع تتحملها الأجيال المستقبلية.

ب- جاء تأثير الاستثمار على النمو الاقتصادى معنوياً وموجباً، فى حين كان أثر الإنفاق العسكرى على النمو الاقتصادى غير معنوى، ويعنى هذا أن الإنفاق العسكرى لا يؤثر مباشرة، على النمو الاقتصادى، ولكن تأثير الإنفاق العسكرى يكون غير مباشر عن طريق الاستثمار. بمعنى أن الزيادة فى الإنفاق العسكرى تؤثر سلباً على النمو الاقتصادى ولكن هذا التاثير لا يحدث بشكل مباشر، وأنه عند قيام الولايات المتحدة الأمريكية بتخفيض إنفاقها العسكرى فإن

أى اثر إيجابى لهذا التخفيض على النمو الاقتصادى لا يتحقق إلا بعد فترة زمنية لا تقل عن ٥ سنوات وبشكل غير مباشر من خلال التأثير على الاستثمار.

الدراسة الثالثة : دراسة (D, Landan1993) [٥]:

بعنوان " **The Economic Impact of Military Expenditure**" وبدأ "**Landan**" دراسته بانتقاد بعض الدراسات السابقة التى تناولت موضوع الإنفاق العسكرى وتأثيره على النمو الاقتصادى ورأى أن معظم الدراسات السابقة يؤخذ عليها بعض السلبيات والتى يمكن اجمالها فى الآتى: -

- قصر فترة الدراسة.
- إهمال لكثير من المتغيرات الاقتصادية.
- وجود إرتباط أو علاقات تبادلية بين الإنفاق العسكرى وبعض متغيرات النموذج.
- معاملة الإنفاق العسكرى على أنه تكلفة وعائق للنمو الاقتصادى.
- عدم الأخذ فى الاعتبار الأثرالإيجابى للانفاق العسكري كتوفيره للأمن والإستقرار.

وقام (**Landan**) بتصميم نموذج تغلب فيه على معظم سلبيات الدراسات السابقة بهدف قياس اثر الإنفاق العسكرى على النمو الاقتصادى خلال الفترة (١٩٦٩ م- ١٩٨٩م) بالتطبيق على عينة من ٧١ دولة ، وتوصل إلى أن تأثير الإنفاق العسكرى على النمو الاقتصادى هو محصلة لثلاثة عوامل:

- عوامل أمنية. - عوامل تتعلق بتهديدات خارجية .
- عوامل تتعلق بتوزيع الموارد الاقتصادية بين الدفاع والاستثمار.

- **نتائج الدراسة:**

فوفقا للعامل الثالث فإن الإنفاق العسكرى يتزاحم مع الإستثمار العام على الموارد المتاحة مما يخفض من معدل النمو الاقتصادى، أى أن زيادة الإنفاق العسكرى تؤثر بشكل سلبى على الاستثمار العام، الأمرالذى يؤدى فى النهاية إلى خفض معدل النمو الاقتصادى.

الدراسة الرابعة : : (T.Bayovmi, D,Hewitt & S,Symansky 1998)

[٦]: بعنوان:

"**The Impact of World Worldcuide Military Spending Cuts on Developing camtries**" وأجرى هذه الدراسة خبراء صندوق النقد الدولى، لبحث الآثار الاقتصادية لتخفيض

الانفاق العسكرى خلال (١٩٨٣– ١٩٩٣) وشملت الدراسة الدول الصناعية وكذلك الدول النامية، وقامت الدراسة باختبار أثر تخفيض الإنفاق العسكرى بنسبة موحدة ٢٠% لكل الدول علي المتغيرات الاقتصادية الآتية (الاستثمار – الاستهلاك والناتج المحلى – الرفاهية الاقتصادية) وكانت النتائج المتعلقة بالاستثمار لهذه الدراسة كما **يلى:**

- **بالنسبة للدول الصناعية:** يؤدي خفض الإنفاق العسكرى بنسبة ٢٠% إلى زيادة الاستثمار بنسبة ٢% ، وزيادة الاستهلاك بنسبة ١%، وزيادة الناتج المحلى الاجمالى (معدل النمو الاقتصادي) بـ ٠,٣%.

ويرجع ذلك إلى أن خفض الإنفاق العسكرى يعنى خفض الإنفاق الحكومى وهذا يسمح بخفض الضرائب وأسعار الفائدة الأمر الذى يؤدى إلى زيادة الاستهلاك وزيادة الاستثمار، ومن ثم زيادة معدل النمو الاقتصادي.

- **بالنسبة للدول النامية:** يترتب على خفض الإنفاق العسكرى بنسبة ٢٠% زيادة الاستثمار بنسبة ٠,٤% وكذلك زيادة الاستهلاك بنسبة ٠,١% وذلك فى الأجل القصير – أما فى الأجل الطويل فسوف يترتب على خفض الإنفاق العسكرى زيادة الاستثمار بنسبة ٢,١% وزيادة الاستهلاك بنسبة ٠,٨% وكذلك زيادة الناتج المحلى (معدل النمو الاقتصادي) بنسبة ٠,٢% وترجع هذه الزيادات لعاملين ،هما:

- **العامل الداخلى** : حيث يؤدى خفض الإنفاق العسكرى إلى تخفيض الضرائب على الأفراد والشركات ، الأمر الذى يؤدى إلى زيادة الدخل ومن ثم زيادة الاستثمار والاستهلاك ، كذلك انخفاض فى أسعار الفائدة الأمر الذى يشجع على الاستثمار.
- **العامل الخارجى:** يعني خفض أسعار الفائدة المحلية لجميع الدول خفض فى سعر الفائدة العالمى الأمر الذى يؤدى إلى خفض مدفوعات فوائد الديون الخارجية، الأمر الذى يؤدي إلي زيادة الاستهلاك والاستثمار، وبالتالى يمكن القول بأنه كلما زاد خفض فى الإنفاق العسكرى زادت المكاسب المحققة في الاستهلاك والاستثمار فى الأجل الطويل وزيادة الناتج المحلي الاجمالي.

ثانياً – مفهوم ومحددات الإنفاق العسكرى وآليات تمويله

فى ظل الاضطرابات السياسية – خاصة بين الدول – تتجه الحكومات الى زيادة الإنفاق العسكرى على التسليح لتأمين حدودها ومواردها وردع المعتدى ، ووفقاً لاحصائيات معهد

ستوكهولم لأبحاث السلام الدولى بانه خلال الفترة(٢٠٠٠ – ٢٠١٢) فقد ارتفع الإنفاق العسكرى من ١١٢٠ مليار دولار إلى ١٧٥٣ مليار دولار ، بزيادة قدرها ٥٣ % ، ممثلاً بنحو ٢,٧ % من اجمالى الناتج العالمي والذي بلغ نحو ٤١٠١٧ مليار دولارفى عام ٢٠٠٠[٧] . بينما بلغت نسبته الى اجمالى الناتج العالمى ٣.٨% والذي بلغ نحو ٤٦٠٠٠ مليار دولار فى عام ٢٠١٢ [٨].

وأوضحت الكثير من الدراسات ان زيادة الإنفاق العسكرى له آثار سلبية على التنمية الاقتصادية و يعد معوقا لها فى حين توصلت دراسات أخرى الى أن الإنفاق العسكرى له آثاره الإيجابية على التنمية الاقتصادية ومدى مساهمته فى زيادة التشغيل والإنتاج فى القطاع المدنى[٩]، فضلاً عن تبنى برامج للإستثمار كما هو الحال فى مصر من قيام القوات المسلحة بانشاء ورصف الطرق وإنشاء الكباري واستصلاح الاراضى الصحراوية.....الخ.

ومن هنا تأتى أهمية دراسة آثار الإنفاق العسكرى علي النمو الاقتصادي، الأمر الذي يتطلب الوقوف على تحديد مفهوم كل من الإنفاق العسكرى وكذلك التعرف على محدداته، بالإضافة إلى التعرف على آليات تمويله.

اختلف العديد من الباحثين الاقتصاديين والمعاهد والوكالات والهيئات العسكرية في تحديد مفهوم الإنفاق العسكرى، الأمر الذى يستتبعه الاختلاف في تقديراته الاحصائيه ، وعليه سيتم تناول تلك النقطة من خلال:

١- مفهوم الإنفاق العسكرى.
٢- خصائص الإنفاق العسكرى .
٣-محددات الإنفاق العسكرى .
٤ – أسباب زيادة الإنفاق العسكرى .
٥- آليات تمويل الإنفاق العسكرى .
٦- ترشيد الإنفاق العسكرى .

١- مفهوم الإنفاق العسكرى:

هناك وجهتي نظر لتعريف الإنفاق العسكري[١٠] .

وجهة النظر الأولي :تعتبر وجهة النظر هذه ذات نظرة ضيقة حيث تعتبر الإنفاق العسكري بأنه "جزء من الإنفاق العام للدوله، تقوم به من أجل الدفاع عن نفسها في حالة تعرضها لخطر، أو لمواجهة خطر واقع عليها فعلاً أو لتسخير قوتها العسكرية لتحقيق أهداف توسعية " .

والأخذ بهذا المفهوم قد يكون مضللاً ولا يعبرعن حقيقة هذا الإنفاق للأسباب التالية:

- لم يأخذ في الاعتبار المساعدات العسكرية الخارجية .

- لم يأخذ في الاعتبار المدفوعات الخاصة بالحروب السابقة والمحاربين القدماء .
- لم يأخذ في الاعتبار الأنشطة الحديثة التي تقع ضمن موازنة الدفاع ، مثل: مدفوعات أعمال الاغاثة ومكافحة الكوارث الطبيعية ومشروعات البنية الأساسية وبالتالى فان الأخد بوجهة النظر تلك يجعل الإنفاق العسكرى إما متدنياً أو مبالغاً فيه.

وجهة النظر الثانية: تعتبر وجهة النظر هذه ذات نظرة واسعة وشاملة للإنفاق العسكرى الأمر الذى يجعلها أكثر واقعية ، ووفقا لوجهة النظر تلك فان الإنفاق العسكرى، يتمثل في ما يلى [١١]:

- النفقات العسكرية المباشرة. – المساعدات العسكرية.
- كافه المدفوعات إلى المحاربين القدماء. – النفقات الكلية لوزارة الدفاع للأغراض العسكرية.
- النفقات التي تدعم بشكل مباشر البرامج الدفاعية.
- كل المدفوعات للحروب السابقة أو البرامج العسكرية السابقة .

و قامت بعض المنظمات بوضع تعريفات للإنفاق العسكرى موحدة المقاييس، أكثرها شيوعاً تعريفات حلف الناتو[١٢] وصندوق النقد الدولي[١٣]،ودائرة نزع السلاح التابعه للأمم المتحدة[١٤].

وتعتبر هذه التعريفات مماثلة لبعضها البعض إلي حد كبير، والفارق الرئيسي هو إدراج أو استبعاد المساعدات العسكرية والقوات شبه العسكرية ومعاشات التقاعد العسكرية[١٥]، كما أنه هناك بعض الحالات التي يجب أخذها في الاعتبار، هي:

- هناك بعض الدول تتعامل مع بند الرواتب كأحد بنود الإنفاق العسكري بإعطائه قيمة منخفضة من خلال دفع رواتب منخفضه للعاملين بالقوات المسلحة على عكس دول أخرى تعطي رواتب مرتفعة وهذه المشكلة تثار عند محاوله المقارنة بين الدول[١٦] .
- بالنسبه للدول المصنعة للسلاح نجد أن بعضها لايدرج الإستثمارات الضخمة الموجهة للصناعات الحربية ضمن الميزانية العسكرية بل يتم ادراجها في موازنه وزارة الصناعة[١٧].
- كذلك بالنسبة للدول التي تعتمد علي المبادلة الثنائية كمبادلة المواد الخام (نفط – قطن) بالأسلحة ، حيث لايتم تسجيل هذه الصفقات التبادلية ضمن الميزانية العسكرية أيضاً.
- علاوة على أن بعض الدول ليس لديها ميزانيات دفاع مستقلة يمكن الاطلاع عليه[١٨].

وبالنظر للاعتبارت السابقة نجد أنها تتم عن عمد من تلك الدول بهدف تدنية انفاقها العسكرى لتحقيق عدة أهداف، منها[١٩] :

- ارباك الأعداء المتوقعين .
- الخشية من الدول الأخرى أن تفسر الزيادات في الإنفاق العسكري بمثابة تهديد [٢٠].

هذا وقدا انتهت بعض الدراسات إلى أن استخدام أى من المصادر الاحصائية الثلاثة **(SIPRI)** و **(GFS)** وبدرجه أقل **(ACDA)** [٢١] والتي تم الاشارة إليها مسبقاً سيعطى نتائج متشابهه ومتقاربه لتقديرات الإنفاق العسكرى . ونظراً لالتزام **SIPRI** بالمعنى الدقيق للانفاق العسكرى من قبل حلف الناتو وصندوق النقد الدولي ، وكذلك نشرها لقيم الإنفاق العسكري لجميع دول العالم بالعملات المحلية وبالاسعار الجارية وأيضاً بالدولار الأمريكي وبالأسعار الثابتة، وكما أنها تغطى فترات طويلة ، وتعتمد على البيانات المعلنة والمنشورة في التقارير المالية والاحصائية للدول المختلفة مع القيام بإجراء التعديلات عليها لتتوافق مع تعريفه.

ولذلك فإن البحث يركز على استخدام تعريف **SIPRI** للإنفاق العسكري، لأنه سيتم الاعتماد عليه كمصدر رئيسي لبيانات الإنفاق العسكرى، وبناءً علي ذلك فان الإنفاق العسكري ، استناداً إلى تعريف **SIPRI** فانه يتضمن الإنفاق على الجهات الفاعلة والأنشطة التالية[٢٢]:

أ- القوات المسلحة ، بما فيها قوات حفظ السلام .

ب- وزارة الدفاع وهيئات حكومية أخرى مشتركه في مشاريع دفاعية .

ت- القوات شبه العسكرية ، عندما يحسب أنها مدربة ومجهزة لعمليات عسكرية .

ث- الأنشطة العسكرية في الفضاء .

وبالتالى فان الإنفاق العسكري يشمل جميع الإنفاق الجارى والرأسمالى علي البنود التالية:

- الأفراد العسكريون والمدنيون، بما فيها رواتب تقاعد العسكريين والخدمات الاجتماعية لهم.
- العمليات والصيانة والمشتريات.
- البحث والتطوير العسكري.
- المساعدات العسكرية (في الإنفاق العسكري للبلد المانح).

وأما المستثني من الإنفاق العسكرى ما يلي :

- الدفاع المدني.
- الإنفاق الحالى على أنشطة عسكرية سابقة ، مثل: الاعانات المخصصة للمحاربين القدامي، ولاجراءات التسريح من الخدمة وتبديل الأسلحة وتدميرها .

ولكن يري البحث أنه من الناحيه العلمية فانه من الصعوبه تطبيق هذا التعريف على الدول كافه، نظراً لأن هذا يتطلب معلومات أكثر تفصيلاً عما هو متاح ومشمول في الميزانيات العسكرية، ووجود بعض بنود الإنفاق العسكري خارج الميزانية، كما أن بعض الدول ليس لديها شفافية .

٢ – **خصائص الإنفاق العسكري :** وتتمثل فى التالى :

أ- صعوبة إلغاء الإنفاق العسكرى عموماً في أى دولة مهما اختلف نظامها، أما في وقت السلم يمكن خفض الإنفاق العسكرى، وليس الغاؤه .

ب- تؤدى زيادة حجم الإنفاق العسكرى في دولة ما إلى تقليل احتمالات اندلاع الحروب ، مما يعنى في التحليل النهائى أن التكاليف التي يتحملها المجتمع استعداداً للقتال تصبح عوائد ضمنية للاقتصاد أثناء فترات السلم

ت- تدفع زيادة الإنفاق العسكرى لدولة ما الدولة المعادية لها أن تسارع بزيادة انفاقها العسكرى ، وهكذا تدخل الدولتان في سباق التسلح ، ومن ثم دخولهما في دائرة مفرغة من زيادة الإنفاق العسكرى وما لذلك من آثار سلبية على الاقتصاد .

ث- تتخذ قرارت الإنفاق العسكرى السلطات العامة بالمشاركة مع وزارة الدفاع للدولة، حيث يتم مقارنة منافع الإنفاق العسكري المباشرة وغير المباشرة بتكاليفها، ولا يمكن ترك تقدير تلك التكاليف للسلطات المحلية[٢٣] .

ج- تتكون أسواق السلاح العسكرى من عدد قليل من المنتجين (احتكار قلة) مقابل محتكر وحيد للشراء في كل دولة غالبا ما تكون وزارة الدفاع، وتختلف هذه السوق عن بقية أسواق الاحتكار في أن الأسعار تتحدد في تلك السوق من خلال التفاوض بين المنتجين والمشترين .

ح- صعوبة دخول مشروعات جديدة الى هذه السوق ، ويرجع ذلك الى ارتفاع التكاليف الرأسمالية بسبب تلك الأصول المتخصصة التى يصعب استخدمها في استخدامات بديلة[٢٤] .

خ- يصعب تقدير أهداف الإنفاق العسكرى ومنافعه بواسطة أفراد المجتمع، حيث يعد الدفاع سلعة عامة، ومن ثم فان قرارات الإنفاق العسكرى قرارت جماعية توكل إلى سلطة عامة رشيدة.

د- عدم مرونة الإنفاق العسكرى بالنسبة للناتج المحلي، فغالباً ما ترصد الدولة ميزانية ثابتة للإنفاق العسكرى، وحتي لو حدث انخفاض في الناتج المحلي، وفي أوقات الرواج الاقتصادى، فقد يؤدي إلي زيادة الإنفاق العسكرى، ولكن الزيادة هذه تكون أقل من الزيادة في الناتج المحلي، ومن ثم يمكن القول بأن الناتج المحلى ذو تأثير ضعيف على الإنفاق العسكرى[٢٥].

٣- محددات الإنفاق العسكرى :

يعد الإنفاق العسكرى قراراً ذا طبيعة سياسية واستراتيجية و اقتصادية ، وبناءً على هذه الطبيعة فإن مستوياته تتحدد بطبيعة عملية اتخاذ القرار ونوعيتها في الدولة[٢٦]، ومع ذلك فإن أهم محددات الإنفاق العسكرى ترجع إلى توقعات السياسيين والعسكريين للحاجة الى القوة سواءً لأغراض الدفاع أو لأغراض التهديد أو لأغراض الاشتراك فى القتال[٢٧]، ومن ثم فإن أهم هذه العوامل تتمثل فيالتالى:

١- عوامل سياسية . ٢ - عوامل اقتصادية.

٣- عوامل أمنية داخلية وعوامل استراتيجية خارجية. ٤ - عوامل أخرى.

٣-١- العوامل السياسية: وتتمثل أهم هذه العوامل ، فيما يلى :

أ - الاستقرار السياسي **ب** - طبيعية نظام الحكم

ت - التحالف الاقليمي **ث**- الإنضمام إلى أحلاف عسكرية دولية

٣-٢- العوامل الاقتصادية : وتتمثل أهم العوامل في التالى:

أ - الموارد الاقتصادية **ب** - معدل النمو الاقتصادى

ج - حجم الموازنة الحكومية **د** - التصنيع العسكرى

هـ - موارد النقدى الأجنبي **و**- المساعدات الخارجية

ح - المصالح الحيوية المشتركة **ت** - النشاط الاقتصادى الدولي

٣ -٣ : العوامل الأمنية الداخلية وعوامل استراتيجية خارجية:

وتتمثل أهم العوامل الأمنية الداخلية والعوامل الاستراتيجية الخارجية في **التالى**[٢٨] :

أ - الحروب الأهلية **ب** - التهديدات المتوقعة **ج** - سباق التسلح

٣-٤- عوامل أخرى :

وتتمثل أهم تلك العوامل الاخرى في التالى[٢٩]:

أ- مساحة الدولة وموقعها الجغرافى ب – القوة البشرية للدولة

ج – دور الإنفاق العسكرى فى التنمية الاقتصادية د – المدى الزمنى للصراع

هـ – احتلال أراضي الغير بالقوة والسيطرة على مواردها الاقتصادية

٤ – أسباب زيادة الإنفاق العسكرى :

توجد مجموعة من الأسباب الداخلية والخارجية تؤدى إلى زيادة حجم الإنفاق العسكري ، وقد تكون هذه الأسباب سياسة أو إقتصادية أو عسكرية ، كما يلى :

٤ – ١ – الأسباب السياسية: يمكن تقسيم تلك الاسباب الى أسباب خارجية وأخري داخلية :

٤ – ١ – ١:الأسباب الخارجية: وتتمثل في التالى:

أ – المنازعات الاقليمية ب – مواجهة الارهاب الدولي ج – محاولة لعب دور اقليمى مؤثر

٤ – ١ – ٢ – الأسباب الداخلية: وتتمثل في التالى :

أ. وجود عصيان مدنى كما حدث في جنوب افريقيا.

ب. وجود اضطرابات داخلية كما في مصر.

ج. وجود حرب أهلية كما حدث في لبنان ونيجيريا والسودان.

د. مواجهة الاحتلال كما في فلسطين .

ه- وجود حركات مناهضة كما في باكستان وبنجلادس وأندونسيا .

وهنا يتم الاعتماد على المؤسسة العسكرية لضمان الأمن الداخلى . وبخاصة في الدول التي يختلط فيها نظام الأمن القومى مع أمن النظام الحاكم[٣٠] .

٤ – ٢ – الأسباب الاقتصادية: وتنقسم تلك الاسباب إلى أسباب خارجية وأخري داخلية:

٤ – ٢ – ١: الأسباب الخارجية : وتتمثل في التالى:

- قد تكون زيادة الإنفاق العسكري التي تقوم بها الدول النامية نتيجة حروب تقوم بها الدول المتقدمة على الدول النامية لتحقيق أهداف اقتصادية ، وان كانت تتذرع بأسباب سياسية واهية، فالحرب على العراق مثلاً، ما هى الا لحماية مصالح الغرب البترولية في منطقة الخليج.

- وقد تكون الأهداف الاقتصادية الخارجية خاصة بالدول النامية نفسها ، كما هو الوضع فى مصر في حالة وجود صراعات محتملة على مياة النيل مما يعرض حصتها من المياة للخطر فتكون جاهزة للتدخل العسكرى[٣١] .

٤-٢-٢: الأسباب الداخلية : وتتمثل أهم هذه الأسباب في التالى[٣٢]:

أ – قد يساهم الإنفاق العسكري في عملية التنمية الاقتصادية ، وذلك من خلال الأساليب التالية :

- مشاركة العديد من دول العالم في البرامج النووية، ولا يكون هذا لتحقيق أغراض عسكرية فقط، ولكن أيضاً لتنمية المشروعات التنموية وغيرها من المشروعات التي تستخدام الطاقة النووية.
- توفير فرص عمل من خلال المؤسسة العسكرية لعدد متزايد من الأفراد .
- تحقيق أهداف اقتصادية عسكرية ومدنية ، مثل : الصناعات الحربية التي تنتج معدات عسكرية في فترة الحرب ومنتجات مدنية في وقت السلم .
- الاستفادة من أغراض البحث والتطوير العسكري في المجالات المدنية ، ففكرة الأنترنت هي في الأصل فكرة عسكرية وأصبح لها استخدام مدنى غير محدود .

ب – يحافظ الإنفاق العسكرى على المكاسب الاقتصادية التي تحققها أى دولة، فلا يمكن للعملية الإنتاجية أن تتم في الدولة دون توافر مناخ من الأمن الخارجى والداخلي، ولذلك فالقوة العسكرية كفيلة بتأمين الدولة من خطر العدوان الداخلى أو الخارجى، حتى لو لم يتم استخدام تلك القوة.

٤-٣- الأسباب العسكرية : وتتمثل أهم هذه الاسباب، في التالى[٣٣]:

أ- سباق التسلح بين الدول .

ب- درجة النمو الاقتصادى أو الارتباط بين الثروة والتسلح .

ج- وجود مجموعات صناعة الأسلحة ومجموعات المصالح في الدول الكبري والتى تقوم بتأجيج النزاعات والحروب
الاقليمية بين الدول من أجل بيع الأسلحة .

د- البيروقراطية، حيث يلاحظ وجود النخب العسكرية في الدول النامية في مراكز السلطة واتخاذ القرار، يعزز من

زيادة نفوذهم لزيادة المخصصات المالية للنفقات العسكرية ، كما أن وجود مؤسسة عسكرية متقدمة في الدول

الصناعية الكبري يقوى من متطلباتها العسكرية.

٥ – آليات تمويل الإنفاق العسكري:

تلجأ الدول في تمويل انفاقها العسكرى إلى عدة مصادر، وأهمها[٣٤]:

أ – فرض ضرائب جديدة أو رفع معدلات الضرائب الحالية.

ب – الاقتراض من المؤسسات المالية الدولية أو المحلية .

ج – التمويل بالعجز (الاصدار النقدى.

د – المنح والاعانات الخارجية.

٦ – ترشيد الإنفاق العسكرى:

وهي سياسة تتبعها الدول المتقدمة والنامية حتى لا يكون الإنفاق العسكرى عبئاً على الدولة من ناحية، وللسعى الى دفع عجلة التنمية من ناحية أخرى، ويتم ذلك من خلال الاستخدام الأمثل لبنود الإنفاق المراد ترشيدها .

وأثارت قضية ترشيد الإنفاق العسكرى وليس تخفيضه، الجدل بين متخذى القرار ، نظراً لأن زيادة الإنفاق العسكرى له آثار سلبية على الاقتصاد القومى، وأن تخفيضه له اثار سلبية على الامن القومى[٣٥]، ومن هنا تمت المناداة بترشيد الإنفاق العسكرى فى الدول النامية والذى يزيد فى كثير منها عن الإنفاق على كل من الصحة والتعليم معاً.

فقد كان "**باربر كونييل** "الرئيس السابق للبنك الدولى هو أول من أثار قضية التاثير السلبي العسكرى على التنميه الاقتصادية في العالم الثالث في عام ١٩٩٠ وكذلك مدير صندوق النقد الدولى" **ميشيل كامديسو**" ومن وقتها تمت المناداة بترشيد الإنفاق العسكرى فى الدول النامية، ويقدر خبراء صندوق النقد الدولى أنه إذا خفضت كل الدول مستوى إنفاقها العسكرى إلى متوسط الإنفاق العسكرى العالمى والذى يبلغ ٤,٥% من إجملى الناتج القومى،وهذا سيتيح موارد إضافيه للتنميه تبلغ نحو ١٤٠مليار دولار سنوياً .

وطرح خبراء الصندوق فرض قيود على التسهيلات المالية التى تقدمها الدول الصناعية لتمويل صادرات السلاح إلى الدول النامية وذلك بعد أن لاحظ الخبراء أن عدداً كبيراً من الدول النامية، يجد أن الحصول على القروض لشراء الاسلحه أسهل من الحصول علي قروض للتنمية.

ونادى صندوق النقد بأن تستفيد الدول الصناعية من التحولات السياسية الجديدة فى العالم والتى سمحت بتخفيض الإنفاق العسكرى فى هذه الدول من أجل تقديم المزيد من الموارد اللازمة لعمليه التنمية فى الدول النامية[٣٦].

ثالثاً- تطور الإنفاق العسكرى فى مصر خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠١٢م)

يلاحظ المتتبع لتطور الإنفاق العسكرى على مستوى دول العالم المتقدمة منها والنامية أنه توجد سمة مميزة للتطور العالمى لهذا الإنفاق، و تتمثل فى تزايد حجم الإنفاق العسكرى ، بحيث صار الإنفاق العسكرى يشكل عبئاً يرهق موازنات الدول جميعاً، وعائقاً للتنمية الاقتصادية فى هذه الدول.

ويرى العديد من المحللين الاقتصاديين فى العالم أن أعباء الحرب فى كل من العراق وأفغانستان هى أحد الأسباب الرئيسية للأزمة الراهنة التى ضربت الاقتصاد الأمريكى إبتداءً من عام ٢٠٠٧ ، ثم تحولت إلى أزمة مالية عالمية تعيد إلى الأذهان أزمة الكساد العظيم فى عام ١٩٢٩ ، وأكبر دليل على هذا بلوغ الإنفاق العسكرى العالمى نحو ١٠٧٥ مليار دولار فى عام ١٩٩٥ ، ثم إرتفاعه إلى ١٧٥٣ مليار دولار فى عام ٢٠١٢ أى بنسبة زيادة ٦٣.١% وممثلاً نسبة تتراوح ما بين (٣.٢% - ٣.٨%) من مجمل الناتج العالمى[٣٧] ، حيث بلغ الناتج العالمى ٣٣٦٤٤ مليار دولار عام ١٩٩٥ وبلغ ٤٦٠٠٠ مليار دولار فى عام ٢٠١٢أى بنسبة زيادة ٣٦.٧% خلال الفترة.

ويتوقف تطور الإنفاق العسكرى لأى دولة على مجموعة من المحددات الداخلية والخارجية ذات طبيعة إقتصادية أو سياسية أو عسكرية أو جغرافية . وبالنسبة لمصر فإن حجم الإنفاق العسكرى يتحدد بمجموعة من العوامل، يتمثل أهمها فى العوامل : الجغرافية ، وحجم السكان ، والتهديدات الخارجية، ومواقفها السياسية[٣٨].

فتحتل مصر موقعاً جغرافياً استراتيجياً هاماً بين الدول العربية وكذلك بين الدول الأسيوية والأفريقية ، بالإضافة إلى إمتداد سواحلها إلى حوالى الف كيلو متر على البحر المتوسط ، ومثله على سواحل البحر الأحمر، ويلقى هذا تزايد عبء الدفاع وحماية حدودها، كما تعتبر مصر أكبر الدول العربية تعداداً للسكان وأقدمها حضارة ، وقد خاضت مصر الكثير من الحروب بداية من

حرب ١٩٤٨ ثم ١٩٥٦ ثم ١٩٦٧ ثم حرب ١٩٧٣ ثم حرب الخليج ١٩٩١، مما أثر على حجم إنفاقها العسكرى .

يلاحظ تراجع نسبة الإنفاق العسكرى إلى اجمالى الإنفاق العام من ١١,١% فى عام ١٩٨٠ إلى ٥,٣% فى عام ٢٠١٢، وصاحب ذلك أيضاً تراجع نسبة الاستثمار العام إلى الإنفاق العام من ٣١,٢% فى عام ١٩٨٠ إلى نحو ١٧,١% عام ٢٠١٢[٣٩] كما بجدول(١)، وعليه سيتم فى تناول تطور الإنفاق العسكرى المصرى ومقارنته بالإنفاق العسكرى لدول أخرى ذات دلالة ، كما يلى :

- **دول فى صراع مع مصر:** ويقصد بها إسرائيل فمنذ حرب فلسطين ١٩٤٨ وحتى اتفاقية كامب ديفيد فى ١٧سبتمبر ١٩٧٨ومصر فى صراع مستمر مع اسرائيل وما زالت حتى الآن تمثل تهديد محتمل.
- **دول ذات تهديد محتمل:** كأثيوبيا ، بسبب الخلاف على حصة مصر من مياه النيل وكذلك بناء سد النهضة، وحتى يمكن معرفة موقع الإنفاق العسكرى فى الدول السابقة ، فسيتم الاعتماد على مجموعة من المعايير ستستخدم فى هذا التحليل ، أهمها:

١- مقارنة تطور حجم ونسب الإنفاق العسكرى فى مصـر بدول المقارنة خلال(١٩٨٠-٢٠١٢):

ويوضح ذلك جدول رقم (١) ويتضح من تحليل بيانات الجدول ما يلى :

أ- بالنسبة للانفاق العسكري المصري كنسبة من اجمالي الانفاق العسكري العالمي:

يلاحظ ثبات هذه النسبة طوال فترة الدراسة، حيث تراوحت من(٠,٢-٠,٣) .

ب- **بالنسبة للانفاق العسكري المصري كنسبة من الانفاق العسكري الافريقي** ، فيلاحظ ما يلي:

- ارتفاع حصة مصر من الانفاق العسكري الافريقي بصفة عامة، حيث ارتفعت هذه النسبة الي ٧٢,٣% في عام ١٩٨٦، وبلغت نسبة الانفاق العسكري المصري الي افريقيا خلال فترة الدراسة نحو ٢٦% في المتوسط، هذا وقد تم ملاحظة ارتفاع حصة مصر من الانفاق العسكري الافريقي خلال من (١٩٨٤-١٩٩٠) حيث بلغت نسبته ٢٩% في عام ١٩٨٤ ثم قفزت الي ٦٨,٤% في عام ١٩٨٥ ثم ارتفعت الي ٧٢,٣% في عام ١٩٨٦ ، وأخذت النسبة في الانخفاض التدريجي حتي بلغت ٢٨% في عام ١٩٩٠، ويمكن ارجاع ذلك الي تعرض مصر الي موجة من الارهاب في هذه الفترة، والي بزوغ الانتفاضة الفلسطينية.

- ثم أخذت نسبة الانفاق العسكري المصري كنسبة من الانفاق العسكري الافريقي في التزايد مرة أخري خلال الفترة (١٩٩٨-٢٠٠٣)، حيث ارتفعت النسبة من ٢٢,٩% الي ٢٤,٤% واخذت في الارتفاع حتي بلغت ٣٠,٢% في عام ٢٠٠٠، ثم أخذت النسبة في التراجع كما يتضح من الجدول حتي بلغت ٢٢,١% في عام ٢٠٠٣ ، واخذت النسبة في التراجع تدريجياً حتي بلغت ١١,٧% في عام ٢٠١٢، وقد يعود ارتفاع نسبة الانفاق العسكري المصري خلال الفترة (١٩٩٨- ٢٠٠٣) الي عدم استقرار العلاقة بين مصر واسرائيل .

ت- بالنسبة للانفاق العسكري المصري كنسبة من الانفاق العسكري للشرق الأوسط:

فقد تراوحت من (٣%-٥%) في المتوسط خلال فترة الدراسة باستثناء الفترة من(١٩٨٤-١٩٩٠)، حيث ارتفعت نسبة الانفاق العسكري المصري الي الانفاق العسكري للشرق الأوسط وتراوحت من (٦.٦%- ١٥.١%) فى المتوسط ، حيث بلغت أقصاها في عام ١٩٨٧ ويرجع ذلك الي الأسباب السابق ذكرها، بالاضافة الي مجموعة من **الأسباب السياسية** كالمنازعات الاقليمية، ومواجهة الارهاب الدولي، ومحاولة لعب دور اقليمى مؤثر، **وأسباب داخلية** كوجود اضطرابات داخلية كما في مصر، ووجود حرب أهلية كما يحدث في سوريا، ووجود حركات مناهضة كما في باكستان، ومواجهة الاحتلال كما في فلسطين، و**أسباب اقتصادية:** والتي تتمثل في **دور** الإنفاق العسكري في عملية التنمية الاقتصادية، **وأسباب عسكرية:** والتي تتمثل في سباق التسلح بين الدول، ومدي الارتباط بين الثروة والتسلح، ووجود مجموعات صناعة الأسلحة ومصالح في الدول الكبري.

ث- مقارنة الانفاق العسكري في مصر بباقي الدول في جدول(١): يلاحظ مايلى:

- تفوق **الإنفاق العسكرى المصرى** والذى تراوح من (١,١ – ٦,١) مليار دولار على باقى الدول المذكورة طوال فترة الدراسة (باستثناء اسرائيل) وخاصة فى الفترة من (١٩٨٤-١٩٩٠) حيث تراوح الانفاق العسكرى المصرى من (٢.٥ – ٦.١) مليار دولار ويرجع ذلك للأسباب السابق ذكرها ، فى حين تراوح من (٢ – ٤.٤) مليار دولار خلال(١٩٩٢-٢٠١٢).
- وتراوح **الانفاق العسكرى فى أثيوبيا** من (٠,١- ٠.٨) مليار دولار خلال فترة الدراسة وهو ما يؤكد تواضع مستوى الانفاق العسكرى الاثيوبى.

- **بالنسبة للانفاق العسكرى الاسرائيلى:** فقد تراوح من (٤.١-١٥.٢) مليار دولار خلال فترة الدراسة، ويرجع ذلك الارتفاع الى ان اسرائيل منذ قيامها تعطى الاولوية للانفاق العسكرى، طبقا للاستراتيجية الاسرائلية الهادفة الى المحافظة على بقاء الجيش الاسرائيلى أقوى قوة عسكرية فى المنطقة، والتى تنادى بضرورة التفوق العسكرى الإسرائيلى على الدول العربية عامة ، ودول الطوق خاصة وهو ما يتطلب الحصول على الاسلحة .

٢- مقارنة تطور نسبة الإنفاق العسكرى إلى إجمالى الناتج المحلى فى مصر بدول المقارنة:

ويوضح ذلك **جدول رقم (٢)** ، ويتضح من تحليل بيانات الجدول ما يلى :

أ- تراوحت نسب الإنفاق العسكرى الإسرائيلى إلى إجمالى الناتج المحلى من (٦,٢% - ٢٠,٣%) وهى بذلك تحقق تفوقا على كل دول المقارنة حيث كانت تلك النسبة للدول المذكورة ، كما يلى :

- تراوحت هذه النسب لمصر من (١,٨% - ٧,٨%) خلال الفترة .
- تراوحت هذه النسب فى أثيوبيا من (٠,٧٧% - ٩,٦%) خلال الفترة .

ب- ويمكن ترتيب الدول السابقة من حيث نسبة إنفاقها العسكرى إلى اجمالى الناتج المحلى: فتأتى إسرائيل فى المقدمة ثم مصر ثم أثيوبيا فى المرتبة الأخيرة.

ولا يرجع انخفاض نسبة الانفاق العسكري الي اجمالي الناتج المحلي في اسرائيل ودول الطوق العربي الي انخفاض حجم الانفاق العسكري كقيمة مطلقة، بل الي تراجع معدل نمو الناتج المحلي للدول المذكورة، مما أدي الي انخفاض نسبة الانفاق العسكري المخصصة من اجمالي الناتج المحلي في اسرائيل ودول الطوق العربي، كما يلي:

- **مصر:** صاحب انخفاض نسبة الانفاق العسكري الي مجمل الناتج المحلي من ٧.١% في عام ١٩٨٠ الي ١.٨% في عام ٢٠١٢ تراجع معدل نمو (م.ن.ح) من ١٠% في عام ١٩٨٠ الي ٢.٢% في عام ٢٠١٢.
- **اسرائيل:** صاحب انخفاض نسبة الانفاق العسكري الي مجمل الناتج المحلي من ١٨.٩% في عام ١٩٨٠ الي ٦.٢% في عام ٢٠١٢ تراجع معدل نمو (م.ن.ح) من ٦.١% في عام ١٩٨٠ الي ٣.٤% في عام ٢٠١٢.

- **اثيوبيا:** أنها لم تكن محددة الاتجاه، ففي حين انخفضت نسبة الانفاق العسكري الي مجمل الناتج المحلي من ٧.١% في عام ١٩٨١ الي ٠.٧٧% في عام ٢٠١٢ يلاحظ ارتفاع معدل نمو مجمل الناتج المحلي من ٠.٩% في عام ١٩٨٢ الي ٨.٥% في عام ٢٠١٢.

وقد دعم ما سبق تراجع نسبة الإنفاق العسكرى إلى مجمل الإنفاق العام فى الدول سالفة الذكر في نهاية الفترة أيضاً، وهذا ما سيتم تناوله فى النقطة التالية .

٣- مقارنة تطور نسب الإنفاق العسكرى إلى اجمالى الإنفاق العام فى مصر بدول المقارنة:

ويوضح ذلك الجدول رقم (٣) ويتضح من تحليل بيانات الجدول السابق ، ما يلى :

أ- يلاحظ أنه توجد علاقة عكسية بين درجة الاستقرار السياسي ونسبة الانفاق العسكري الي اجمالي الانفاق العام ، فتحتل اسرائيل المرتبة الأولي لأنها في حالة حرب مستمرة مع جيرانها من دول الطوق العربي، كما يلاحظ أن دول الطوق العربي تحتل المرتبة التالية بعد اسرائيل، وأخيراً تأتي الدول التي تكون في حالة شبه استقرر سياسي كاثيوبيا في المرتبة الأخيرة، كما يلى :

- **اسرائيل:** تأتي في المرتبة الأولي بنسبة تراوحت من (٥.٩%- ١٦%) خلال فترة الدراسة.
- **مصر:** تأتي في المرتبة الرابعة بنسبة تراوحت من (١.٥%- ٧.٢%) خلال فترة الدراسة.
- **اثيوبيا:** تأتي في المرتبة الخامسة بنسبة تراوحت من (٠.٨%- ٦.٤%) خلال فترة الدراسة.

وكما تبين ضألة حجم الانفاق العام في دولة كأثيوبيا بما لايتناسب مع نسبة الانفاق العسكري إلي اجمالي الانفاق العام ، حيث تراوح حجم الانفاق العام في اثيوبيا من (٨.٧- ١٤) مليار دولار فقط.

ب- يلاحظ تراجع نسبة الانفاق العسكري الي اجمالي الانفاق العام بصفة عامة في العقد الحالي عن عقد التسعينيات لكل الدول، وأما الدول الأخري فكانت كما يلي:

- تراجع المعدل في **مصر** والذي تراوح من (٣%-٧.٢%) في عقد التسعينيات الي (١.٥%- ٣.٣%) في العقد الحالي.
- تراجع المعدل في **اسرائيل** والذي تراوح من (٧.٩%-١٦%) في عقد التسعينيات الي (٥.٩%- ٩.٥%) في العقد الحالي.
- تراجع **المعدل** في **أثيوبيا** والذي تراوح من (١.١%- ٨%) في عقد التسعينيات الي (٠.٨%- ٤.٤٤%) في العقد الحالي.

ويمكن إرجاع ذلك إلي عدة أسباب، ويتمثل أهمها، في التالى:

- الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨ ، حيث كان التراجع حاد من بعد عام ٢٠٠٨.
- زيادة حالة الاستقرار السياسي بداية من النصف الثاني من العقد الماضي، وتمثل ذلك في انتهاء الحرب الاسرائيلية علي لبنان في ٢٠٠٦، وانتهاء الحرب الامريكية علي العراق وعلي افغانستان.
- زيادة الاهتمام بجوانب التنمية الأخري.
- تراجع أسعار النفط، مما ادي الي خفض الموارد المالية المخصصة للانفاق العسكري.

٤- مقارنة تطور متوسط نصيب الفرد من السكان من الإنفاق العسكرى فى مصر ببعض الدول:

ويوضح ذلك جدول رقم (٤) ويتضح من تحليل بيانات الجدول السابق ، ما يلى :

يتفوق نصيب الفرد فى إسرائيل من الإنفاق العسكرى على نصيبه فى باقى الدول المذكورة ، حيث تراوح نصيبه فى إسرائيل من (٤١٤,٦- ٢٢٢٤,٥) دولار، وهى بذلك احتلت المرتبة الأولى، ثم مصر حيث تراوح نصيب الفرد من(٣٦,٢ – ١٢٤,٢) دولار، وأخيراً تأتى أثيوبيا حيث تراوح نصيب الفرد من (٣,٤- ١٧,٢) دولار.

و اتضح أيضا من تحليل بيانات جدول(٤) ، بأن اسرائيل تحتل المرتبة الأولي من بين الدول المذكورة ، فهل معني ذلك بأن عبء الانفاق العسكري في اسرائيل أكبر منه في باقي الدول؟ وما هو سبب ذلك ؟ بالطبع الاجابة بالنفي لأن العبء هنا نسبي، وذلك بسبب زيادة متوسط نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي في اسرائيل عن باقي الدول، فتراوح متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي من (٥٨٠٠- ٣٣٩٢٤) دولار في اسرائيل خلال الفترة (١٩٨١-٢٠١٢)، في حين تراوح في أثيوبيا من (٢٠١-٤٥٣) دولار خلال نفس الفترة، كما يتفوق متوسط دخل الفرد في اسرائيل عن باقي الدول المقارنة.

وترجع زيادة نصيب الفرد من الانفاق العسكري في اسرائيل عن باقي الدول، إلي ما يلي:

- أن اسرائيل دولة في حالة حرب مستمرة مع جيرانها.
- العقيدة الراسخة في اسرائيل و الدول الحليفة لها بضرورة تفوقهاالعسكري علي سائرالدول العربية.
- انخفاض عدد السكان في اسرائيل ، مما يزيد من نصيب الفرد من الانفاق العسكري.

رابعا- الآثار الاقتصادية للإنفاق العسكرى فى مصر خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠١٢)

يحظى الإنفاق العسكرى بأهمية خاصة نظراً لزيادة حجمه من سنة لأخرى بصورة كبيرة، وخاصة فى المناطق التى تشهد حروباً ونزاعات سياسية وإقليمية مستمرة ، ومنها بطبيعة الحال منطقة الشرق الأوسط، والتى تعتبر فيها مصر من أكثر الدول معاناة من هذا الوضع ، حيث إرتفع حجم الإنفاق العسكرى فى مصر من ١٠٢٥ مليون جنيه فى عام ١٩٨٠م إلى نحو ٢٥٣٩٦ مليون جنيه فى عام ٢٠١٠ .

كما بلغ الإنفاق العسكرى العالمى ١٤٦٤ مليار دولار في عام ٢٠٠٨، وذلك بنسبة زيادة ٤% عن عام ٢٠٠٧ ، ويمثل نحو ٢,٤% من اجمالى الناتج المحلى العالمى ، وبلغ متوسط الانفاق العسكري نحو ٢١٧ دولار لكل فرد فى العالم فى عام ٢٠٠٨ [٤٠].

وتؤدى الصراعات السياسية إلى دخول الدول فيما يسمى بسباق التسلح[٤١] ، بحيث أصبحت هذه الدول تخصص كميات هائلة من مواردها النادرة أصلاً لتمويل نفقاتها العسكرية على حساب المشاريع الاستثمارية ، مما يؤدي إلي عرقلة عجلة التنمية الاقتصادية[٤٢].

كما لا يزال تدخل الحكومة فى الحياة الاقتصادية كبيراً خاصة فى الدول النامية كمصر ، وذلك نظراً لعدم تحولها بصورة كاملة إلى إقتصاديات السوق الحر، وينعكس ذلك بوضوح فى إرتفاع نسبة الاستثمارات العامة إلى اجمالى الاستثمارات ، حيث بلغت ٧٦% فى عام ١٩٨٠ ، ونحو ٤١% فى عام ٢٠١٠ [٤٣].

ومما لاشك فيه أن لتحليل الإنفاق العسكرى اقتصادياً أهمية كبيرة ، ويرجع ذلك إلى أهميته النسبية إلى النفقات العامة، وكذلك إلى اجمالى الإيرادات العامة، حيث بلغت نسبة النفقات العسكرية إلى الإنفاق العام ١٦,٥% ، والى الإيرادات العامة نحو ٢١,٧% فى عام ١٩٨٦، وذلك على سبيل المثال[٤٤]، وأما على الجانب الاقتصادى فتظهر أهميته فى كونه يمثل نسبة كبيرة من اجمالى الناتج المحلى، فبلغت نسبته إلى اجمالى الناتج المحلى ٩,٦% على سبيل المثال فى عام ١٩٨٠[٤٥] ، ويري البعض أنه يساهم فى جوانب التنمية الاقتصادية المختلفة .

ولقد أوضحت كثير من الدراسات أن زيادة الإنفاق العسكرى يزيد من أعبائه، ومن ثم يولد آثاراً إقتصادية سلبية على جوانب التنمية الاقتصادية [٤٦]، لأن زيادته سوف تقلل من اجمالى الناتج المحلى عن طريق نقص إنتاج السلع العامة المخصصة للإستهلاك الجماعى، وبالتالى تدفع

إلى زيادة الإنفاق الخاص، مما يؤدى إلى خفض حجم الإدخار، ومن ثم حجم الاستثمارات أى خفض الطاقة الاستيعابية للإقتصاد، يؤدى كل ما سبق إلى إحداث أثار سلبية على عملية التنمية الاقتصادية فى مصر.

وتعتبر التركة التى خلفها الاستعمار الغربى فى الدول النامية من أهم العوامل المعوقة لعملية التنمية فيها ، فما ترك الاستعمار أرضا إلا وترك فيها النزاعات بين الدول التى قسمها أو إيجاد حالة من التبعية له سياسياً واقتصادياً من خلال الأنظمة التى تخلفه ، فهو إن لم يستطع أن يجعل مستعمراته القديمة بعد استقلالها تابعه له اقتصادياً فإنه سيخلق الأسباب التى تؤدى إلى عدم الاستقرار أو التبعية له بأشكال أخرى ، وبالشكل الذى يؤدي إلي الاستفادة من هذه النزاعات والحروب لترويج صناعته العسكرية ، كما خطط لذلك من قبل (٤٧).

وسواءً كانت سياسات حكومات الدول النامية حكيمة أم لا ، فإن الخاسر الأكبر شعوبها والتي ما زالت تدفع ثمن هذا في صورة تخلف وفقر وسوء أحوال معيشية (٤٨).

وعليه انشغلت حكومات الدول النامية بترجيح الانفاق العسكرى على حساب التنمية الاقتصادية والبشرية، مما أدى إلى نتائج سلبية كبيرة أهمها زيادة تردى المستوى التعليمى والصحى لغالبية السكان، ومقابل ذلك نرى الدول المتقدمة ، وهي أساس المشكلات فى الدول النامية تبنى اقتصادياتها وفق نسق منظم ومتوازن أساسه تحقيق الرفاهية لشعوبها قدر المستطاع، وحتى ولو كانت على حساب الشعوب الأخرى ، فهى تحاول الموازنة بين الإنفاق العسكرى وبين التنمية الاقتصادية والبشرية، آخذة فى الاعتبار أنها عندما تنشأ المشاريع العسكرية فإن ذلك سيكون لغرض تنشيط صناعة بيع الأسلحة والذى يدر لها موارد مالية ضخمة(٤٩).

وعليه سيتم تحليل الآثار الاقتصادية للإنفاق العسكرى فى مصر، وذلك من خلال النقاط التالية:

١-تأثير الإنفاق العسكرى على النمو الاقتصادى فى مصر:

١-١ : قال أحد قادة إسرائيل : إن الحروب القادمة لن تكون بين الجيوش فى ساحات القتال ، ولكن بين العلماء فى معامل الاختبارات والبحوث ، وعليه الحروب القادمة ستكون حروب إقتصادية وليست عسكرية ، أى أن القوة الاقتصادية أهم من القوة العسكرية فى الترتيب(٥٠) .

ومن هذا المنطق يرى بعض الاقتصاديين أن للإنفاق العسكرى آثاراً إيجابية على النمو الاقتصادى، ويرى البعض الأخر ، أن له أثاراً سلبية ، كما يلى (٥١):

الفريق الأول: الإنفاق العسكرى محفز للنمو الاقتصادى:

ويرجع هذا الفريق ذلك إلي مجموعة من الأسباب التالية:

أ- سيزيد من حجم الإنتاج القومى من خلال عمل المضاعف، وذلك إذا كان هناك قصور فى الطلب الكلى ، كما ذكر كينز .

ب- تستفيد الدولة من الآثار الإيجابية المصاحبة للتطور التكنولوجى من الإنفاق في هذا القطاع .

ج- يعمل هذا الإنفاق على المساعدة فى إنشاء البنية التحتية (طرق – كبارى- مطارات – مستشفيات).

د- يوفر الأمن الداخلى والخارجى مما يهيئ المناخ المناسب للإستثمار .

الفريق الثانى: الإنفاق العسكرى مثبط للنمو الاقتصادى :

ويرجع هذا الفريق ذلك إلي مجموعة من الأسباب التالية :

أ- تحويل جزء من الموارد المالية من القطاعات المنتجة وخاصة التصديرية .

ب- زيادة عجز ميزان المدفوعات .

ج- يؤدى إلى زيادة العبء الضريبى، ومن ثم خفض معدل الإدخار ومعدل الاستثمار .

واختلفت وجهات النظر حول المتغيرات الرئيسية التى تؤثر فى معدل النمو الاقتصادى ومدى أثر كل متغير، والتى تتمثل فى المتغيرات التالية [٥٢]:

المتغير الأول: الاستثمارات الإجمالية: حيث يساهم فى زيادة معدل الناتج المحلى عن طريق المعجل.

المتغير الثانى: الإنفاق العسكرى: اختلفت الآراء حول أثر الإنفاق العسكرى على النمو الاقتصادى ، فبعضها ذكر بأن له أثراً إيجابياً ، ويري البعض الأخر بأن له أثراً سلبياً، كما سبق.

المتغير الثالث: معدل نمو السكان: اختلفت الآراء حول أثر معدل النمو السكانى على معدل النمو الاقتصادى ، فالبعض يرى بأن للنمو السكانى أثراً سلبياً ، ويرجع ذلك إلي الضغط على الموارد الاقتصادية النادرة ، بينما يرى أخرون بأن له أثراً إيجابياً، لأنه سيؤدى إلى استخدام أفضل للطاقة الإنتاجية وبكفاءة أعلي .

المتغير الرابع: معدل نمو الصادرات: يؤدي ارتفاع معدل نمو الصادرات إلي زيادة معدل النمو الاقتصادى لأنها تخفف من عجز الموازنة العامة ومن ثم الحد من التضخم، والذي يؤدي بدوره إلي زيادة معدل الإدخار والاستثمار والتوظف والإنتاج.

بالإضافة إلى عوامل أخرى: مثل: درجة الاستقرار السياسى، حجم المساعدات الخارجية.

وقبل بيان علاقة الإنفاق العسكرى بالنمو الاقتصادى ، هناك بعض الظواهر الاقتصادية المرتبطة بالإنفاق العسكرى منذ الحرب العالمية الثانية، وتتمثل أهم هذه الظواهر فى التالى[٥٣]:

أ- تتراوح نسبة الإنفاق العسكرى إلى اجمالى الناتج المحلى ما بين (١% - ٣٠%).

ب- يستمد الإنفاق العسكرى مبرراته من أولويات الدولة وأهدافها القومية .

ج- لا يتأثر الإنفاق العسكرى بالانكماش، بل على العكس يرى البعض أنه وسيلة لعلاجه ، ويقدر البعض بأن إنفاق مليار دولار على الشئون العسكرية يولد نحو ٧٦ الف وظيفة .

د- يؤدى الإنفاق العسكرى إلى زيادة معدل التضخم بسبب زيادة الطلب الكلى .

ه- يعتبر القطاع العسكرى من أهم القطاعات التى تقوم بعمليات البحث والتطوير .

ويبين جدول رقم (٥) تطور معدل النمو الاقتصادى ومعدل نمو الإنفاق العسكرى والأثر المتبادل بينه وبين معدل نمو اجمالى الناتج المحلي خلال فترة الدراسة ويتضح من تحليل بيانات الجدول ما يلى :

- يشكل الإنفاق العسكرى نسبة لا بأس بها من اجمالى الناتج المحلى ، حيث تراوحت من (٢,١%- ٧,٨%) خلال فترة الدراسة ، ولكن يلاحظ أنه يتم التمييز بين ثلاث مراحل ، كالتالي:

المرحلة الأولى (١٩٨٠-١٩٩٠) : يلاحظ فيها أن الإنفاق العسكرى كان يمثل أكبر نسبة لاجمالى الناتج المحلى إذ تراوحت من (٤,٥% - ٧,٨%).

المرحلة الثانية (١٩٩١ -٢٠٠٠) : تراجعت نسبة الإنفاق العسكرى إلى اجمالى الناتج المحلى حيث تراوحت من (٣,١% - ٤,٣%) وقد يرجع ذلك لتبنى الحكومة سياسات الإصلاح الاقتصادى وتوجيه جزء من الإنفاق العسكرى إلى قطاعات إنتاجية أخرى .

المرحلة الثالثة : خلال الفترة (٢٠٠١ - ٢٠١٢) : تراجعت نسبة الإنفاق العسكرى إلى اجمالى الناتج المحلى حيث تراوحت من (١,٨% -٣,٤%) ، وقد يرجع ذلك لنفس السبب السابق وهو إستمرار سياسة الإصلاح الاقتصادى.

- كان معدل النمو السنوى للناتج المحلى متفوقاً على معدل النمو السنوى للإنفاق العسكرى، حيث تراوح للناتج المحلى الإجمالى من (٥%- ٤١,٨%)، بينما تراوح للإنفاق العسكرى من (١٢,٥%- ٥٧,١%) ، ويلاحظ أن ذلك مر بثلاث مراحل، كالتالي:

المرحلة الأولى (١٩٨٠ – ١٩٩٠) : تراوح معدل النمو السنوى للناتج المحلى (٥% - ٢٤,٥%) ومتفوقاً على معدل النمو السنوى للإنفاق العسكرى والذى تراوح من (-١٢,٥ % - ٢٦,٧%).

ويؤكد ذلك تفوق متوسط معدل نمو الناتج المحلى والذى بلغ ١٦,١% على متوسط معدل نمو الإنفاق العسكرى والذى بلغ ١٢,٦% خلال الفترة.

المرحلة الثانية (١٩٩١-٢٠٠٠): تراوح معدل النمو السنوى للناتج المحلى من (٥% - ٤١,٨%) ومتوفقاً على معدل النمو السنوى للإنفاق العسكرى والذى تراوح من (٢,٥% - ٢٠,٧%) ، ويؤكد ذلك تفوق متوسط معدل نمو الناتج المحلى خلال الفترة ، والذى بلغ ١٦,٢% ، على متوسط معدل نمو الإنفاق العسكرى ، والذى بلغ ١٢,٢% .

المرحلة الثالثة (٢٠٠١ – ٢٠١٢) : تراوح معدل النمو السنوى للناتج المحلى (٤,٣% - ٢٠,٣%) ، ومتفوقاً على معدل النمو السنوى للإنفاق العسكرى والذى تراوح من (٠,٤% - ١٠,٩%)، ويؤكد ذلك تفوق متوسط معدل النمو السنوى للناتج المحلى والذى بلغ ١٣,٤% على متوسط معدل النمو السنوى للإنفاق العسكرى والذى بلغ ٧,٥% .

١-٢- الأثر المتبادل بين الإنفاق العسكرى وبين معدل النمو الاقتصادي:

يلاحظ من خلال فترة الدراسة أن العلاقة بين المتغيرين قد مرت بحالتين مختلفتين، كما يلى:

الحالة الأولى : خلال الفترة (١٩٨٠ -٢٠٠٠) : كانت العلاقة تبادلية عكسية، كالتالي:

- بلغ متوسط معدل النمو السنوى للإنفاق العسكرى خلال الفترة (١٩٨٠ – ١٩٩٠) نحو ١٢,٦% ، بينما كان متوسط معدل النمو السنوى لاجمالى الناتج المحلى ١٦,١% .
- وعندما انخفض متوسط معدل النمو السنوى للإنفاق العسكرى خلال الفترة (١٩٩١ -٢٠٠٠) إلى ١٢,٢% أدى ذلك إلى زيادة متوسط معدل نمو اجمالى الناتج المحلى إلى ١٦,٢% ومتفوقاً على المتوسط السابق، أي أن الانفاق العسكري ذو تأثير سلبي علي اجمالى الناتج المحلي .

الحالة الثانية : خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠١٢) : كانت العلاقة تبادلية طردية ، فعندما انخفض متوسط معدل النمو السنوى للإنفاق العسكرى إلى ٧,٥% صاحب ذلك انخفاض أيضاً لمتوسط

معدل النمو لاجمالى الناتج المحلى إلى ١٣,٤% بدلاً من ١٦,٢% فى الفترة السابقة، ويؤكد ذلك أن الإنفاق العسكرى خلال هذه الفترة كان ذا تأثير إيجابى على اجمالى الناتج المحلى.

٢ - تأثير الإنفاق العسكرى على جوانب التنمية الاقتصادية فى مصر:

لا يوجد إتفاق بين الباحثين حول أثر الإنفاق العسكرى على التنمية الاقتصادية فى الدول النامية ، فقد انقسم الباحثون إلى فريقين ، **فالأول:** يرى أن للإنفاق العسكرى أثاراً إيجابية، ويرى **الآخر:** بأن له أثاراً سلبية ، ويسوق كل فريق حججه، كما يلى :

الفريق الأول: الإنفاق العسكرى مثبط لعملية التنمية الاقتصادية :

أشارت دراسة ألمانية فى عام ٢٠٠٢م إلى أن زيادة الإنفاق العسكرى بنسبة ١% من اجمالى الناتج المحلى لبلد ما ، يمكن أن تؤدى خلال خمس سنوات إلى تراجع معدل نمو الاقتصاد بنسبة تراوحت من (٠.٢٥% - ٠,٧%) [٥٤] ، ويرجع هذا الفريق حججهم إلى الآثار السلبية التى تصاحب الإنفاق العسكرى ، والمتمثلة فى الآثار التالية[٥٥]:

أ- استنزاف موارد المجتمع النادرة أصلاً ، وعلى سبيل المثال فإن تكلفة إنتاج غواصه نووية واحدة تساوى ميزانية التعليم السنوى لأكثر من ٢٦ دولة نامية فيها ١٨٠ مليون طفل فى سن الدراسة ، فضلاً عن ذلك فإن الإنفاق العسكرى العالمى يفوق ستة أضعاف خدمة الديون الخارجية للدول النامية، ومن شأن خفض هذا الإنفاق أن يؤدي إلي سرعة حل مشكلات التخلف فى هذه الدول.

ب- يؤثر بالسلب على التنمية البشرية، حيث زيادة مخصصات الإنفاق العسكرى ستكون على حساب المخصصات المالية المرصودة للإنفاق على التعليم والصحة، ويؤدى هذا بدوره إلى انخفاض تكون رأس المال البشرى الكفء.

ج- تؤدى زيادة الإنفاق العسكرى إلى زيادة الواردات ، ومن ثم زيادة عجز الميزان التجارى وميزان المدفوعات ، لأن الدول النامية تستورد معظم سلاحها من الخارج وكذلك زيادة العجز فى الموازنة العامة للدولة.

د - ضعف الترابط بين مدخلات وهياكل القطاعات العسكرية ومدخلات وهياكل القطاعات المدنية فى الاقتصاد القومى، كما يلى [٥٦]:

- فالمهارات المكتسبة فى القطاعات العسكرية يصعب تطبيقها فى القطاعات المدنية ، وذلك بسبب صعوبة نقل التكنولوجيا من القطاع العسكرى إلى القطاع المدنى، ولذلك فالكوادر الفنية

التى تتعامل مع المعدات العسكرية لا يمكن إعتبارها من الكوادر المدنية التى تضيف التكنولوجيا للقطاعات المدنية.

- البنية التحتية التى تنشأ للإستخدامات العسكرية لا يمكن تحويلها وتطويعها للإستخدامات المدنية، فالطرق التى تنشأ للإستخدامات العسكرية تنشأ عادة فى المناطق النائية ولايستفيد منها الكثيرون من أفراد المجتمع.

هـ- إن الإنفاق العسكرى يخلق عدداً من فرص العمل أقل من تلك التى يخلقها الإنفاق المدنى، إضافة إلى أن تكلفة خلق فرصة العمل فى القطاع العسكرى تكون أعلى عما فى القطاع المدنى.

و- يؤدى الإنفاق العسكرى إلى التضخم ، لأنه يؤدى إلى زيادة الطلب، ويتصف الجهاز الإنتاجى فى الدول النامية بأنه غير مرن ، كما أنه يؤدى إلى التضخم لكون أن الإنفاق العسكرى لايصاحبه إنتاج مباشر سلعى أو خدمى يمكنه من امتصاص تيارات الدخول النقدية المتولدة عن الإنفاق العسكرى، وذلك بعكس الإنفاق المدنى والذى يولد إنتاج مباشر سلعى أو خدمى يمتص تلك التيارات النقدية .

ز- مزاحمة الإنفاق العسكرى لكل من الاستثمار العام والخاص، مما يؤدى إلى الحد من معدلات النمو الاقتصادى(٥٧).

الفريق الثانى: الإنفاق العسكرى محفز لعملية التنمية الاقتصادية:

يرى هذا الفريق أن للإنفاق العسكرى وخاصة فى الدول المتقدمة آثاراً إيجابية على عملية التنمية ، واستدلوا على ذلك ما شهدته الدول الكبرى خلال القرن العشرين، من حالات نمو اقتصادية عالية مصاحبة لمستويات مرتفعة للإنفاق العسكرى ، ومن الأمثلة على ذلك : فالنمو الذى شهده الاقتصاد الأمريكى فى فترة الحرب العالمية الأولى والثانية وحقبة الحرب الباردة(٥٨) ، والنمو الذى شهدته كل من اليابان والمانيا خلال الثلاثينات من القرن الماضى ، وذلك عندما بلغت عسكرة الاقتصاد والمجتمع فى هذين البلدين ذروته، وكذلك مراحل النمو العالية التى شهدها الاتحاد السوفيتى سابقاً فى الفترة ما بين ١٩٣٠م وعام نشوب الحرب العالمية الثانية ، وفى حقبة الحرب الباردة وصولاً إلى عام ١٩٧٠م .

ويسوق هذا الفريق مجموعة من الحجج لدعم رأيهم المنادى بأن الإنفاق العسكرى محفز للتنمية الاقتصادية ، وتتمثل أهم هذه الحجج فى التالى(٥٩):

أ- القوات المسلحة أكثر قطاعات المجتمع تقدماً وانضباطاً، ومن ثم أصبحت مشاركتها فى عملية التنمية مطلباً قومياً ملحاً.

ب- انخفاض تكاليف المشروعات التى يتم تنفيذها عن طريق القطاع العسكرى ، عما إذا تم تنفيذها عن طريق القطاع المدنى(٦٠).

ج-لا يهدف القطاع العسكرى إلي تحقيق أرباح بقدر ما يهدف إلي تغطية التكاليف فقط ، وتنفيذ المشروعات فى الأوقات المحددة.

د- يؤدى الإنفاق العسكرى إلى زيادة الطلب الكلى ومن ثم الاستخدام الأفضل للطاقة الإنتاجية.

ه- يقوم بتنفيذ برامج البنية الأساسية من طرق وكبارى ومطارات وموانئ وشبكات إتصالات.

و- يساهم القطاع العسكرى فى زيادة درجة التحديث للصناعات المختلفة.

ذ- يمكن الاستفادة من القوات المسلحة فى أوقات السلم في المشاريع الإنمائية، حيث يمكن الاستفادة من خبرة سلاح المهندسين وغيره من القطاعات(٦١).

خامسا- قياس أثر الانفاق العسكري على النمو الاقتصادي في مصر خلال (١٩٨٠-٢٠١٢)

سيتم قياس هذا الأثر من خلال النقاط التالية :

أ - نموذج الانفاق العسكرى (**M**) .

ب - نموذج معدل نمو الناتج المحلي (**g**) .

ج - اختبار التكامل المشترك .

أ- نموذج الانفاق العسكري (M):

حيث يأخذ هذا النموذج الصورة **التالية:**

$$M = B_0 + B_1 g + B_2 X1 + B_3 X2 + B_4 X3 + B_5 X4 + B_6 X5$$

حيث أن :

- **(X1)** : معدل نمو السكان.
- **(X2)** : الانفاق العام كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي .
- **(X3)** : التغير في الدين العام الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي.
- **(X4)** : الايرادات العامة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي.
- **(X5)** : افراد القوات المسلحة كنسبة إلي إجمالي السكان .
- **(g)** : معدل النمو الاقتصادي.

وسوف يتم تناول أثر كل متغير من هذه المتغيرات المستقلة علي الانفاق العسكري(المتغير التابع M) ،ويبين ذلك الجدول التالي:

نتائج تأثير المتغيرات المستقلة علي نموذج الانفاق العسكري(M)

المتغير التابع	المتغيرات المستقلة	R^2	Adjusted R^2	D,W
M	G	66, 6%	65,5%	-
	g,X1	81,7%	80,5%	0,668
	g,X1,X2	82,6%	80,8%	0,668
	g,X1,X2X3	83,4%	81%	0,684
	g,X1,X2,X3 , X4	86,5%	84%	1,208
	g,X1,X2,X3 , X4, X5	88,7%	86,1%	1,199

ويتضح من تحليل بيانات الجدول السابق، زيادة نسبة R^2 و كذلك **Adjusted R^2 (معامل التحديد المعدل)** مع الاضافات المتتالية للمتغيرات المستقلة (المفسرة) للنموذج (M) ، كما يلاحظ وجود مشكلة الارتباط الذاتى ، حيث يتبين ذلك من قيمة D,W ، والتى سوف يتم حلها لاحقا .

تقدير نموذج الانفاق العسكري (M):

حيث يأخذ هذا النموذج الصورة التالية:

M = - 0,069 + 0,001 **g** + 0,047 **X1** + 0,033**X2** + 0,014**X3** + 0,112**X4** + 0,009**X5**

Std, err	**0,018**	**0,001**	**0,009**	**0,038**	**0,009**	**0,048** **1,063**
t		**2,384**	**5,348**	**2,000**	**3,100**	**2,346** **2,210**
Sig $_t$		**0,325**	**0,021**	**0,339**	**0,613**	**0,426** **0,632**
R^2		**0,930**				
F	**27,711**					
Sig $_f$	**0,000**					
D,W		**1,199**				

ويتضح مما سبق: أن اشارة كل من معاملات الانحدار(**g**, **X1**, X2, **X3**, **X4**,**X5**) جاءت موجبة مما يدل على وجود علاقة طردية بينها وبين المتغير التابع **(g)**، مع عدم معنوية معاملات الانحدار رغم معنوية العلاقة الخطية، وهذا يدلل على وجود مشكلة ازدواج خطى، بالاضافة الى مشكلة الارتباط الذاتى، وقد ظهرت تلك المشكلتان عند تقدير النموذجين السابقين ، وعليه يجب

اعادة تقديرهما وحل هاتين المشكلتين[٦٢] ،وسوف يتم علاج هاتين المشكلتين باستخدام طريقة " **بيريز وينستون "Prais – Winsten**[٦٣] .

ب – نموذج معدل نمو الناتج المحلي (g):

حيث ياخذ هذا النموذج الصورة التالية :

$$g = B_0 + B_1 I + B_2 M + B_3 X1 + B_4 X6 + B_5 X7$$

حيث أن :

- **(I)** : الاستثمار العام/ الناتج المحلي الاجمالي. – **(M):** الانفاق العسكري / الناتج المحلي الاجمالي.
- **(X2)** : صافي الميزان التجاري كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي.
- **(X1)** : معدل نمو السكان.
- **(X3):** اجمالي الاستثمار كنسبة إلي إجمالي الناتج المحلي .

وسوف يتم تناول أثر كل متغير من هذه المتغيرات المستقلة علي معدل نمو الناتج المحلي(المتغير التابع **g**) ، ويبين ذلك الجدول التالي:

نتائج تأثير المتغيرات المستقلة علي نموذج معدل نمو الناتج المحلي (g)

المتغير التابع	المتغيرات المستقلة	R^2	Adjusted R^2	D,W
G	I	23,9%	21,5%	-
	I,M	29,7%	25%	1,498
	I, M,X1	31%	23,9%	1,035
	I, M,X1,X6	48,7%	41,4%	0,954
	I, M,X1,X6,X7	55,8%	45,6%	0,983

تقدير نموذج معدل نمو الناتج المحلي (g): حيث ياخذ هذا النموذج الصورة التالية :

g =	3,524 + 0.0 52 **I** + **0.** 407 **M** + 0.01**X1** + 0,085**X6** + 0.092**X7**					
Std, err	**4,462**	**0. 219**	**0. 556**	**0.0 35**	**0.104**	**0. 138**
t		**2,236**	**3,732**	**2,291**	**2,008**	**4,670**
Sig $_t$		**0,522**	**0,413**	**0,626**	**0,333**	**0,672**
R^2		**0,747**				
F	**15,677**					
Sig $_f$	**0,001**					
DW	**0,983**					

ويتضح مما سبق: أن اشارة كل من معاملات الانحدار (I,M, **X1**, **X6**, **X7**) جاءت موجبة مما يدل على وجود علاقة طردية بينها وبين المتغير التابع (g)، مع عدم معنوية معاملات الانحدار، رغم معنوية العلاقة الخطية، ويلاحظ أن Dw <d,L مما يدلل على وجود مشكلة

الازدواج الخطى ووجود مشكلة ارتباط ذاتي، وسوف يتم حل المشكلتن ويتم اعادة تقدير العلاقة أيضًا.

ومن ثم أصبح النموذجان السابقان في صورتيهما النهائية كالآتى :

النموذج الأول:

يتضح من النموذج الأول (M) بعد اعادة التقدير التالى:

١ – جاء معامل التحديد R^2 بنسبة ٩٠,٨ % ، وكذلك معامل التحديد المعدل Adjusted R^2 بلغ ٨٨,٧% ، كما ثبت من النموذج أيضا أن معاملات الانحدار جاءت معنوية، وثبت كذلك معنوية العلاقة الخطية .

٢– جاءت اشارات معاملات الانحدار للمتغيرات المستقلة (g, X1 , X_2 , X_3, X_4 , X_5) موجبة، مما يعنى وجود علاقة طردية بين تلك المتغيرات والانفاق العسكرى **(M)**، يعني هذا ما يلي:

أ– ان العلاقة بين معدل نمو الناتج المحلى **(g)** والانفاق العسكرى (**M**) علاقة طردية، حيث جاء معدل نمو الناتج المحلى كمتغيرمستقل، والانفاق العسكرى متغير تابع .

ب– ان العلاقة بين معدل نمو السكان **(X1)** والانفاق العسكرى **(M)** علاقة طردية وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية.

ج– ان العلاقة بين الانفاق العام **(X2)** والانفاق العسكرى **(M)** علاقة طردية، وهو ما جاء متفقا أيضاً مع افتراضات النظرية الاقتصاديه، حيث أن الانفاق العسكرى يعتبر جزءاً من الانفاق العام.

د– ان العلاقة بين الدين العام الخارجى (**X3**) والانفاق العسكرى **(M)** علاقة طردية وهو ما يتفق أيضاً مع النظرية الاقتصادية.

هـ– ان العلاقة بين الايرادات العامة **(X4)** والانفاق العسكرى **(M)** علاقة طردية وهو ما يتفق أيضاً مع النظرية الاقتصادية.

و– ان العلاقة بين افراد القوات المسلحة **(X5)** والانفاق العسكرى **(M)** علاقة طردية وهو ما يتفق ايضا مع النظرية الاقتصادية، وذلك امر طبيعى لان زيادة افراد القوات المسلحة يستتبعة زيادة فى المخصصات الموجهة للانفاق العسكرى.

النموذج الأول (M) بعد اعادة التقدير

M =	**- 0,077 + 0,001 g +**	**0,054 X1 +**	**0,063X2 +**	**0,012X3 +**	**0,137X4 +**	**0,156X5**
Std, err	**0,015**	**0,001**	**0,007**	**0,031**	**0,005**	**0,039**	**0,0673**
t		**2,803**	**7,400**	**2,011**	**1,571**	**3,474**	**2,179**
Sig t		**0,043**	**0,000**	**0,006**	**0,013**	**0,002**	**0,043**
R		**0,953**					
R^2		**90,8%**					
Adj R^2		**88,7%**					
F	**41,391**						
Sig f	**0,000**						
DW	**1,978**						

النموذج الثانى:

ويتضح من النموذج الثانى (**g**) بعد إعادة التقدير الآتى :

١ – جاء معامل التحديد R^2 بنسبة ٦٧,١% ، وكذلك معامل التحديد المعدل Adjusted **R^2** بلغ ٦١% ، كما ثبت من النموذج أيضاً معنوية معاملات الانحدار، وثبت كذلك معنوية العلاقة الخطية.

٢– جاءت اشارات معاملات الانحدار للمتغيرات المستقلة (**I, M , X1 , X6, X7**) موجبة ، مما يعنى وجود علاقة طردية بين تلك المتغيرات ومعدل نمو الناتج المحلى(**g**)، ويعنى ذلك ما يلي:

أ– ان العلاقة بين الاستثمار العام (**I**) وبين معدل نمو الناتج المحلى (**g**) علاقة طردية، وهذا يتفق مع افتراضات النظرية الاقتصادية.

ب– ان العلاقة بين الانفاق العسكرى (**M**) ومعدل نمو الناتج المحلى (**g**) علاقة طردية، وهو يتفق مع ما توصلت اليه بعض الدراسات السابقة والتى جاءت لتؤكد مدى ايجابية آثار الانفاق العسكرى على النمو الاقتصادى (دراسة **Loony & Frederiksen 1986**)، غير أن بعض الدراسات الاخرى توصلت الي وجود علاقة عكسية بين الانفاق العسكرى والنمو الاقتصادى بما يعنى وجود اثار سلبية للانفاق العسكرى على النمو الاقتصادى(

دراسة **Lebovic & Ishaq 1989**).ان العلاقة بين معدل نمو الناتج المحلى (g) والانفاق العسكرى (**M**) علاقة طردية، وهو ما تم ذكره ضمن نتائج النموذج الاول، حيث جاء معدل نمو الناتج المحلى كمتغير مستقل، ولكنه هنا فى النموذج الثانى متغيرتابع، وكذلك الانفاق العسكرى كان متغيراً تابعاً فى النموذج الاول ، وهنا فى النموذج الثانى متغيراً مستقلاً، مما يدلل على وجود علاقة تبادلية بين المتغيرين(٦٤).

ج- ان العلاقة بين معدل نمو السكان (**X1**) ومعدل نمو الناتج المحلى (**g**) علاقة طردية، وهو ما جاء متفقاً أيضا مع ما توصلت اليه بعض الدراسات عن ايجابية العلاقة بينهما حيث أن زيادة السكان تؤدى الى استخدام افضل للانتاجية وبكفاءة عالية مما يؤثر ايجابيا على معدل نمو الناتج المحلى (دراسة **Deger & Sen 1983**)، في حين توصلت بعض الدراسات الاخرى إلي وجود علاقة عكسية، وان زيادة السكان تؤدى الى الضغط على الموارد الاقتصادية فى الدول التى تتصف بشح تلك الموارد مما يؤثر بالسلب على معدل نمو الناتج المحلى(دراسة **Loony & Frederiksen 1986**).

د- ان العلاقة بين صافى الميزان التجارى (**X6**) ومعدل نمو الناتج المحلى علاقة طردية وهو ما يتفق ايضا مع النظرية الاقتصادية.

هـ- ان العلاقة بين اجمالى الاستثمار (**X7**) و معدل نمو الناتج المحلى علاقة طردية، وهو ما يتفق أيضا مع النظرية الاقتصادية .

و- بحساب مرونة (**g**) بالنسبة إلى (**X7 , X6 , X1 , M , I**) ، يتضح أن حساب المرونة من خلال النموذج الخطى يختلف عن حسابها من خلال النموذج اللوغاريتمى (٦٥).

فمثلا بحساب مرونة معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى (**g**) بالنسبة إلى الإنفاق العسكرى (**M**) ، حيث تحسب المرونة من خلال النموذج الخطى كما يلى :

$$\partial g/\partial M * M/g$$

أما المرونة فى النموذج اللوغاريتمى فهى عبارة عن:

$$\partial \text{ Log } g / \partial \text{ log} M$$

ومن ثم فان:

أ- مرونة معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى **(g)** بالنسبة إلى الإنفاق العسكرى **(M)**:

$$\partial g/\partial M * M/g = 0.796$$

ب- مرونة معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى **(g)**بالنسبة الى الإستثمار العام **(I)**:

$$\partial g/\partial I * I/g = 1.243$$

ج – مرونة معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى **(g)**بالنسبة الى معدل نمو السكان **(X1)**:

$$\partial g/\partial X1 * X1/g = 0.455$$

د – مرونة معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى **(g)** بالنسبة الى صافى الميزان التجارى **(X6)**:

$$\partial g/\partial X6 * X6/g = 0.43$$

هـ – مرونة معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى **(g)** بالنسبة إلى إجمالى الإستثمار **(X7)**:

$$\partial g/\partial X7 * X7/g = 0.94$$

النموذج الثانى (g) بعد اعادة التقدير

g =	- 1,688 + 0.466 **I** + **0.93**9 **M**	+ 0,012**X1**	+ **0.**162**X6**	+ 0.188**X7**	
Std, err	**3,850**	**0.191**	**0. 319**	**0,348**	**0.0 58**	**0.0 54**
t		**2,442**	**2,945**	**3,386**	**2,791**	**3,503**
Sig t		**0,022**	**0,028**	**0,017**	**0,049**	**0,014**
R		**0,819**				
R^2		**67,1%**				
Adj R^2		**61%**				
F		**21,538**				
Sig f		**0,001**				
DW		**1,846**				

وبالتالى فإنه عند حدوث أى تغير فى المتغيرات المستقلة (**X7 , X6 , X1 , M , I**) ، فسوف ينشأ عنها تغيرفى (**g**) بنسبة تعادل نسبة هذا التغير مضروبة فى مرونة (**g**) بالنسبة إلى (**X7 , X6 , X1 , M , I**) ، مع مراعاة إتجاه هذا التغير .

فإذا ما استهدفت الحكومة زيادة (**g**) بنسبة ٢% على سبيل المثال، فيمكن القول بأن على الحكومة يجب أن تعمل على إحداث تغير فى تلك المتغيرات المستقلة وفقا لإتجاه العلاقة عما إذا كانت موجبة أم سالبة ، وهذه التغيرات فى المتغيرات المستقلة يتوقف على الأهمية النسبية لكل متغير من المتغيرات المستقلة، ويستند فى ذلك علي نسبة المرونة لكل متغير بالنسبة إلى مجموع المرونات وبالتالى تكون الأهمية النسبية لكل متغير من هذه المتغيرات المستقلة كالتالى :

X7	:	**X6**	:	**X1**	:	**I**	:	**M**
0.24		**0.11**		**0.12**		**0.32**		**0.21**

عليه يكون مدى مساهمة كل متغير مستقل فى تحقيق نسبة الـــــ ٢ % المراد تحقيقها كالتالى:

(M) : الانفاق العسكرى	0.42
(I) : الإستثمار العام	0.64
(X1) : معدل نمو السكان	0.24
(X6) : صافى الميزان التجارى.	0.22
(X7) : اجمالى الاستثمار.	0.48
الإجمـــــــــــــــــــــــالى	2.00

وبالتالى حتى تتحقق نسبة الـــــــــــ ٢% كزيادة فى (M) يجب الآتى:

- العمل على زيادة (**M**) الانفاق العسكرى بنسبة ٠.٥٢٨%.
- العمل على زيادة (**I**) الإستثمار العام بنسبة ٠.٥١٥% .
- العمل على زيادة (**X1**) معدل نمو السكان بنسبة ٠.٥٢٧% ، وإن كان هذا أمر غير منطقى أن تعمل حكومة على هذا الاجراء ، رغم أن كثير من الدول الأوروبية تشجع على زيادة السكان باعتبار السكان مورداً بشرياً يسهم فى نمو اقتصادات الدول .
- العمل على زيادة (**X6**) صافى الميزان التجارى بنسبة ٠.٥١٢% .
- العمل على زيادة (**X7**) اجمالى الاستثمار بنسبة ٠.٥١١%.

ج – اختبار التكامل المشترك:

غالبا ما تتضمن دراسات الاقتصاد الكلي متغيرات غير مستقرة مثل الدخل، الطلب على النقود، الأسعار، وسعر الصرف، من تحليل السلاسل الزمنية فانه يستوجب استخدام الفروق لتحويلها الى سلاسل مستقرة (٦٦).

ولكن في الحالة التي تكون فيها **x** و **y** بينهما علاقة ، نتوقع انهما سوف يتحركان معا ، وعند وضعهما معا ينبغي ان نجد مجموعه منهما تزيل عدم الاستقرار، في حالات خاصة نقول ان المتغيرين متكاملين، نظريا ينبغي ان يحدث هذا عندما تكون هناك علاقة تربط المتغيرين، لذا فالتكامل المشترك يصبح طريقة قوية للكشف عن العلاقات الاقتصادية.

اصبح التكامل المشترك متطلب اساسي لأي نموذج اقتصادي مبني على بيانات سلاسل زمنية غير مستقرة، اذا كانت المتغيرات لاتتكامل تكامل مشترك ، يكون لدينا مشكلة الانحدار الزائف (٦٧).

<u>اجراء اختبار استقرار السلسلة الزمنية:</u>

يتم استخدام اختبار جذر الوحدة للتعرف على درجة تكامل السلسلة الزمنية للمتغيرات الاقتصادية محل الدراسة لمعرفة عما اذا كانت المتغيرات مستقرة ام لا ، وسوف نعتمد فى هذه الدراسة على اختبار ديكى فوللر الموسع (ADF) واختبار فرضية العدم القائلة بوجود جذر الوحدة (اى عدم استقرار السلسلة الزمنية) .

ويوضح الجدول الآتى النتائج الاحصائية التى تم الحصول عليها من تطبيق اختبار ديكى فوللر عند المستوى وعند الفروق الاولى والفروق الثانية كما يتضمن القيم الحرجة لكل اختبار عند مستوى معنوية (٥%) وذلك باستخدام برنامج (e–views) .

ويتضح من التحليل ان المتغيرات محل الدراسة ، (**g , M,I.X1,X6,X7**)

(معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي، الانفاق العسكري، الاستثمار العام، صافي الميزان التجاري اجمالي الاستثمار، معدل نمو السكان).

جاءت متكاملة من الدرجة الثانية ، حيث كانت النتيجة قبول فرض العدم H_0 والقائل بوجود جذر الوحدة (اى عدم استقرار السلسلة الزمنية) .

لجميع المتغيرات عند المستوى I(0) وكذلك المستوى I(1) ، ثم تم اعادة الاختباربعد الفرق الثانى، وقد تم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل والقائل باستقرار السلسلة الزمنية وذلك

بمستوى معنوية ٥% (درجة ثقة ٩٥%) ، وهذا يعنى ان المتغيرات مستقرة عند الفرق الثانى I(2) ، وبالتالى تكون المتغيرات متكاملة من الدرجة الثانية ، كما يوضح ذلك الجدول رقم (٦).

اختبار التكامل المشترك :

بعد اجراء اختبار استقرار السلسلة الزمنية للمتغيرات محل الدراسة والتوصل الى كونها غير ساكنةعند I(0) ، I(1) و سكونها عند I(2)، و تم استخدام اختبار يوهانسن – Johansen Co– integration للتاكد من مدى وجود علاقة طويلة الاجل من عدمة بين المتغيرات(معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي و الانفاق العسكرى ، و الاستثمار العام، صافي الميزان التجاري ، واجمالي الاستثمار، ومعدل نمو السكان) محل الدراسة والتى جاءت النتائج مؤكدة تكاملها من نفس الدرجة وفقا لاختبار جذر الوحدة .

ويتضح من نتائج اختبار التكامل المشترك في الجدول (٧) أنها جاءت لتؤكد وجود علاقة طويلة الاجل بين معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي و الانفاق العسكرى، الاستثمار العام، صافي الميزان التجاري ، واجمالي الاستثمار، ومعدل نمو السكان ، وذلك بمستوى معنوية ٥% ، كما جاءت النتائج لتؤكد ايضاً ما تم التوصل اليه فى بداية **خامسا** من البحث من معنوية معاملات انحدار النموذج، بالاضافة الى ان اشارات تلك المعاملات جاءت ايضاً متفقة مع ما تم التوصل اليه من التحليل سابقا .

سادسا:النتائج والتوصيات :

أ – النتائج : توصلت الدراسة الى التحقق من صحة الفرضية البحثية القائلة :

" توجد علاقة بين الانفاق العسكري وبين النمو الاقتصادي في مصر"

حيث تبين صحة هذه الفرضية، بل وجاءت النتائج متفقة مع نتائج الدراسات السابقة، والتى توصلت الى أن العلاقة طردية بين الانفاق العسكرى وبين النمو الاقتصادي في مصر، كما يلي:

$$g = -1{,}688 + 0.466\,I + 0.939\,M + 0{,}012X1 + 0.162X6 + 0.188X7$$

$$M = -0{,}077 + 0{,}001\,g + 0{,}054\,X1 + 0{,}063X2 + 0{,}012X3 + 0{,}137X4 + 0{,}156X5$$

ان العلاقة بين معدل نمو الناتج المحلى (g) والانفاق العسكرى (M) علاقة طردية، وهو ما تم ذكره ضمن نتائج النموذج الاول، حيث جاء معدل نمو الناتج المحلى كمتغير تابع، ولكنه فى النموذج الثانى متغيرمستقل، وكذلك الانفاق العسكرى كان متغيراً مستقلاً فى النموذج الاول، وفى النموذج الثانى متغيراً تابعاً، مما يدلل على وجود علاقة تبادلية بين المتغيرين.

كما جاءت نتائج اختبار التكامل المشترك لتؤكد وجود علاقة طويلة الاجل بين معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي و الانفاق العسكرى، الاستثمار العام، صافي الميزان التجاري ، واجمالي الاستثمار، ومعدل نمو السكان ، وذلك بمستوى معنوية ٥% .

ب –التوصيـــــــــــــات: تتمثل أهم هذه التوصيات في االتالى:

١– ترشيد الانفاق العسكري :

تبين من هذ الدراسة ودراسات اخري أن للإنفاق العسكري آثاراً ايجابية وأخري سلبية علي عملية التنمية الاقتصادية، ويجب الاشارة إلي أن هناك اعتبارين يجب أخذهما في الحسبان عند اتباع سياسة ترشيد الإنفاق العسكرى، هما:

الإعتبار الأول: يتعلق بالتخطيط الاستراتيجى للقوة البشرية: حيث تمثل القوة البشرية نحو ٤٠% من موازنة الدفاع، وتعتبر أيضاً الركيزة الاساسية اللازمة للقوات المسلحة لتمكينها من القيام بمهامها.

الإعتبار الثاني: يتعلق بتخطيط وبرمجة احتياجات الدفاع من أسلحة ومعدات: الاستغلال الامثل لمخصصات الدفاع، ويكون الاسلوب الامثل لترشيد استخدام الاسلحة والمعدات من خلال وضع معدلات لها سواءً في التدريب مع عدم التأثير على الكفاءة القتالية.

٢– زيادة الاهتمام بجوانب التنمية البشرية الأخري (كالتعليم والصحة).

جدول (١) تطور حجم ونسب الإنفاق العسكرى فى مصر مقارنة ببعض الدول خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠١٢)"مليار دولار"

السنة	العالم	أفريقيا	الشرق الأوسط	اسرائيل	أثيوبيا	مصر			
						الحجم	٪من العالم	٪ من أفريقيا	٪ من الشرق
١٩٨٠	-	٤,٥	-	٤,٦	٠,٣	١,١	-	٢٤,٤	-
١٩٨١	-	١٤,٦	٣٣,٧	٥,٤	٠,٤	١,١	-	٧,٥	٣,٣
١٩٨٢	-	١٤,٨	٣٦,٢	٥,٢	٠,٤	١,١	-	٧,٤	٣
١٩٨٣	-	٩,٢	٢٤,٧	١,٧	٠,٤	١,٢	-	١٣	٤,٩
١٩٨٤	-	٨,٦	٣٧,٩	٤,١	٠,٤	٢,٥	-	٢٩	٦,٦
١٩٨٥	-	٧,٩	٣٩,٣	٥	٠,٤	٥,٤	-	٦٨,٤	١٣,٧
١٩٨٦	-	٨,٣	-	٤,٦	٠,٤	٦	-	٧٢,٣	-
١٩٨٧	-	٩,٦	٤٠,٣	٦,١	٠,٥	٦,١	-	٦٣,٥	١٥,١
١٩٨٨	١٦١٣	١١	٤٥,٨	٧,٨	٠,٦	٥,٧	٠,٣	٥١,٨	١٢,٥
١٩٨٩	١٥٧٢	١١,٢	٤٤,٩	٧	٠,٨	٥	٠,٣	٤٤,٦	١١,١
١٩٩٠	١٥٢٤	١٢,٢	٥٢,٩	٧,٧	٠,٨	٣,٥	٠,٢	٢٨,٧	٦,٦
١٩٩١	-	١١,٢	٥٨,٩	١٠,٩	٠,٥	٢,٢	-	١٩,٦	٣,٧
١٩٩٢	١٢٠٨	١٠,١	٥٨,٤	٨,٦	٠,٣	١,٩	٠,٢	١٨,٨	٣,٣
١٩٩٣	١١٦٨	١٠	٤٨,٩	٨,٩	٠,٢	٢	٠٢،	٢٠	٤,١
١٩٩٤	١١٣٦	١٠	٤٣,٢	٨,٨	٠,٢	٢,٢	٠,٩	٢٢	٥,١
١٩٩٥	١٠٧٥	١٠,٥	٤١,١	٨,٦	٠,١	٢,٤	٠,٢	٢٢,٩	٥,٨
١٩٩٦	١٠٥٢	١٠,١	٤٤	٩,٦	٠,١	٢,٤	٠,٢	٢٣,٨	٥,٥
١٩٩٧	١٠٦٣	١٠,٩	٥١,١	٩,٩	٠,٢	٢,٥	٠,٢	٢٢,٩	٤,٩
١٩٩٨	١٠٥٣	١١,٥	٥٦,٢	٩,٥	٠,٥	٢,٨	٠,٣	٢٤,٤	٥
١٩٩٩	١٠٧٨	١١,٥	٥٨,٣	٩,٣	٠,٧	٢,٩	٠,٣	٢٥,٢	٥
٢٠٠٠	١١٢٠	١٠,٦	٦٨,١	٩,٩	٠,٦	٣,٢	٠,٣	٣٠,٢	٤,٧
٢٠٠١	١١٤٦	١٠,٧	٧٠,٢	١٠,٣	٠,٤	٣,٢	٠,٣	٢٩,٩	٤,٦
٢٠٠٢	١٢١٥	١٠,٨	٦٠,٦	١٠,٩	٠,٣	٣	٠,٣	٢٧,٨	٥
٢٠٠٣	١٢٩١	١٢,٢	٦١,٢	١١,٤	٠,٣	٢,٧	٠,٢	٢٢,١	٤,٤
٢٠٠٤	١٣٦٤	١٥,٢	٦٦	١١	٠,٣	٢,٤	٠,٢	١٥,٨	٣,٦
٢٠٠٥	١٤٢٣	١٦,٩	٧٤,٧	١٠,٨	٠,٣	٢,٦	٠,٢	١٥,٤	٣,٥
٢٠٠٦	١٤٧٠	١٨,٧	٨٤	١١,٨	٠,٣	٢,٩	٠,٢	١٥,٥	٣,٥
٢٠٠٧	١٥٢٨	٢٠,٩	٩٦,٣	١٢,٥	٠,٤	٣,٣	٠,٢	١٥,٨	٣,٤
٢٠٠٨	١٦٠٩	٢٦,٤	١٠٨,٣	١٤,٣	٠,٤	٣,٧	٠,٢	١٤	٣,٤
٢٠٠٩	١٧١٥	٢٧,١	١١٣,٣	١٣,٦	٠,٤	٤,١	٠,٢	١٥,١	٣,٦
٢٠١٠	١٧٤٤	٢٩,٨	١٢٤,٦	١٤,٢	٠,٣	٤,٣	٠,٣	١٤,٤	٣,٥
٢٠١١	١٧٤٩	٣٥,٢	١٣٣	١٥,٢	٠,٤	٤,٤	٠,٣	١٢,٥	٣,٣
٢٠١٢	١٧٥٣	٣٧,٣	١٣٦,٣	١٤,٦	٠,٤	٤,٤	٠,٣	١١,٧	٣,٢

Source : Sipri, **year Book**, different years.

جدول (٢) تطور نسب الإنفاق العسكرى إلى اجمالى الناتج المحلى فى مصر بدول المقارنة خلال(١٩٨٠-٢٠١٢)"%"

السنة	مصر(٥)		اسرائيل (١)		أثيوبيا(٦)	
	نسبة الانفاق العسكري الي	معدل نمو م.ن.ح%	نسبة الانفاق العسكري الي	معدل نمو (م.ن.ح)	نسبة الانفاق العسكري الي	معدل نمو
١٩٨٠	٧,١	١٠	١٨,٩	٦.١	–	–
١٩٨١	٧	٣.٨	٢٠,٣	٥.١	٧,١	–
١٩٨٢	٧,٢	٩.٩	١٨,٤	١.٨	٦,٨	٠.٩
١٩٨٣	٧,٣	٧.٤	١٥,٥	٣.٥	٧,٧	٨.٢
١٩٨٤	٧,٦	٦.١	١٦,٢	٠.٩	٦,٧	٢.٨-
١٩٨٥	٥,٧	٦.٦	١٦,٦	٣.٤	٦,٥	١١.١-
١٩٨٦	٧,٨	٢.٦	١٤,٨	٤.٨	٦,٣	٩.٧
١٩٨٧	٦,٦	٢.٥	١٦,٩	٧.٢	٦,٦	١٣.٩
١٩٨٨	٥,٧	٥.٣	١٧,٧	٢	٨,١	٠.٥
١٩٨٩	٤,٨	٥	١٤,٩	٠.٩	٩,٦	٠.٤-
١٩٩٠	٤,٥	٥.٧	١٤,٤	٦.٨	٨,٥	٢.٧
١٩٩١	٤,٣	١.١	١٧,٧	٧.٧	٥,٣	٧.١-
١٩٩٢	٣,٤	٤.٤	١٢,٩	٥.٦	٢,٧	٨.٧-
١٩٩٣	٣,٢	٢.٩	١٣,٣	٥.٦	٢,٩	١٣.١
١٩٩٤	٣,٣	٤	١١,٥	٦.٩	٢,٤	٣.٢
١٩٩٥	٣,٤	٤,٦	٨,٩	٦.٥	٢	٦.١
١٩٩٦	٣,٢	٥	٩,١	٥.٥	١,٨	١٢.٤
١٩٩٧	٣,٢	٥,٥	٩,٢	٣.٤	٣,٤	٣.١
١٩٩٨	٣,١	٤	٨,٧	٤.١	٦,٧	٣.٥-
١٩٩٩	٣,٢	٦.١	٨,٤	٣.٤	٨,٤	٥.٢
٢٠٠٠	٣,٢	٥,٤	٨	٩.٣	٧,٨	٦.١
٢٠٠١	٣,٣	٣,٥	٨,٤	٠.٢-	٤,٤	٨.٣
٢٠٠٢	٣,٤	٢.٤	٩,٦	٠.٦-	٣,٤	١.٥
٢٠٠٣	٣,٣	٣,٢	٩,٦	١.٥	٢,٨	٢.٢-
٢٠٠٤	٣	٤.١	٨,٧	٤.٨	٢,٥	١٣.٦
٢٠٠٥	٢,٩	٤,٥	٨	٤.٩	٢,٣	١١.٨
٢٠٠٦	٢,٧٨	٦,٨	٨,١	٥.٦	١,٧	١٠.٨
٢٠٠٧	٢,٥	٧,١	٧,٥	٥.٥	١,٣	١١.٥
٢٠٠٨	٢,٣	٧,٢	٧,١	٤	١,١	١٠.٨
٢٠٠٩	٢,١	٤,٧	٧	٠.٨	١	٨.٨
٢٠١٠	٢,١	٥,١	٦,٥	٥.٧	٠,٨٦	٩.٩
٢٠١١	٢	١,٨	٦,٢	٤.٦	٠,٧٧	٧.٣
٢٠١٢	١,٨	٢,٢	٦,٢	٣.٤	٠,٧٧	٨.٥

-**source:** Sipri, **year Book**, different years .

جدول (٣):تطور نسب الإنفاق العسكرى إلى اجمالى الإنفاق العام فى مصر مقارنة بدول المقارنة خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠١٢)"%"

السنة	مصر		اسرائيل		أثيوبيا	
	نسبة ** الانفاق العسكري الي الانفاق العام	الانفاق العام* مليار$	نسبة ** الانفاق العسكري الي الانفاق العام	الانفاق العام* مليار$	نسبة** الانفاق العسكري الي الانفاق العام	الانفاق العام* مليار$
١٩٩٠	٧.٢	٤٨.٦	١٣.٣	٥٨.١	٦.٤	١٢.٥
١٩٩١	٥.٥	٣٩.٩	١٦	٦٨.٣	٣.٦	١٤
١٩٩٢	٤.٤	٤٣	١١.٥	٧٤.٨	٢.٨	١٠.٩
١٩٩٣	٤.١	٤٨.٦	١١.٦	٧٦.٦	٢.١	٩.٥
١٩٩٤	٤	٥٤.٧	١٠.٢	٨٦.١	٢.٧	٧.٤
١٩٩٥	٣.٦	٦٣.٣	٨.٣	١٠٣.٨	١.٢	٨.١
١٩٩٦	٣.٤	٧١.٣	٨.٥	١١٣	١.١	٩.١
١٩٩٧	٣	٨٣.٢	٨.٧	١١٣.٩	٢.١	٩.٥
١٩٩٨	٣	٩٢.٩	٨.٤	١٢.٨	٥.٧	٨.٧
١٩٩٩	٣	٩٨.٢	٨.٢	١١٣.٨	٨	٨.٨
٢٠٠٠	٣	١٠٦.٤	٧.٩	١٢٥.١	٦.٦	٩.١
٢٠٠١	٣.١	١٠٢.٤	٨.٢	١٢٦.١	٤.٤٤	٩
٢٠٠٢	٣.٣	٩١.٧	٩.٤	١١٦.٥	٣.٤	٨.٨
٢٠٠٣	٣.٣	٨٥.١	٩.٥	١١٩.٧	٣.١	٩.٧
٢٠٠٤	٣	٨٠	٨.٧	١٢٦.٧	٢.٦	١١.٦
٢٠٠٥	٢.٨	٩١.٧	٨	١٣٤.٤	٢	١٤.٧
٢٠٠٦	٢.٧	١٠٩.٢	٨.١	١٤٥.١	١.٦	١٨.٥
٢٠٠٧	٢.٤	١٣٦.٥	٧.٤	١٦٩.٦	١.٨	٢٢.٧
٢٠٠٨	٢.٢	١٧٢	٧	٢٠٤.٣	١.٣	٣٠.٧
٢٠٠٩	٢	٢٠١.٥	٧.٢	١٩٠.٢	١.٢	٣٣.٤
٢٠١٠	١.٩	٢٢٩.٤	٦.٢	٢٢٧.٦	٠.٩	٣١.٥
٢٠١١	١.٨	٢٤٥.٧	٥.٩	٢٥٩.٥	١.٢	٣٤.٥
٢٠١٢	١.٥	٢٨٥	٦.٨	١٠٠	٠.٨	٤٩.٢

المصدر : - *احصاءات البنك الدولي ، سنوات مختلفة. - ** تم حسابها بالاعتماد على جدول (١).
ملحوظة: لم يتم ادراج السنوات العشر الأولي بالجدول لعدم توافر بيانات عنها لكل الدول، وذلك من أجل اجراء المقارنة السليمة.

جدول (٤)تطور نصيب الفرد من السكان من الإنفاق العسكرى فى مصر مقارنة ببعض الدول الأخرى (١٩٨٠-٢٠١٢) " بالدولار"

السنة	مصر			اسرائيل			اثيوبيا		
	الإنفاق العسكرى مليون	السكان مليون	نصيب الفرد دولار	الإنفاق العسكرى مليون	السكان مليون	نصيب الفرد دولار	الإنفاق العسكرى مليون	السكان مليون	نصيب الفرد دولار
١٩٨٠	١١٠٠	٤٠,٩	٣٠٠	٤٦٠٠	٣,٩	١١٧٩,٥	٣٠٠	٣٥,٢	٨,٥
١٩٨١	١١٠٠	٤٢,١	٤٠٠	٥٤٠٠	٤	١٣٥٠	٤٠٠	٣٦,١	١١,١
١٩٨٢	١١٠٠	٤٣,٣	٤٠٠	٥٢٠٠	٤	١٣٠٠	٤٠٠	٣٧,١	١٠,٨
١٩٨٣	١٢٠٠	٤٤,٥	٤٠٠	١٧٠٠	٤,١	٤١٤,٦	٤٠٠	٣٨,٣	١٠,٤
١٩٨٤	٢٥٠٠	٤٥,٨	٤٠٠	٤١٠٠	٤,٢	٩٧٦,٢	٤٠٠	٣٩,٥	١٠,١
١٩٨٥	٥٤٠٠	٤٧,٢	٤٠٠	٥٠٠٠	٤,٢	١١٩٠,٥	٤٠٠	٤٠,٨	٩,٨
١٩٨٦	٦٠٠٠	٤٨,٣	٤٠٠	٤٦٠٠	٤,٣	١٠٦٩,٨	٤٠٠	٤٢٠,١	٩,٥
١٩٨٧	٦١٠٠	٤٩,٩	١٢٢,٣	٦١٠٠	٤,٤	١٣٨٦٠٤	٥٠٠	٤٣,٥	١١,٥
١٩٨٨	٥٧٠٠	٥١,٤	١١٠,٩	٧٨٠٠	٤,٤	١٧٧٢,٧	٦٠٠	٤٥	١٣,٣
١٩٨٩	٥٠٠٠	٥٢,٩	٩٤,٥	٧٠٠٠	٤,٥	١٥٥٥,٦	٨٠٠	٤٦,٤	١٧,٢
١٩٩٠	٣٥٠٠	٥٤,٣	٦٤,٥	٧٧٠٠	٤,٧	١٦٣٨,٣	٨٠٠	٤٨	١٦,٧
١٩٩١	٢٢٠٠	٥٥,٦	٣٩,٦	١٠٩٠٠	٤,٩	٢٢٢٤,٥	٥٠٠	٤٩,٧	١٠,١
١٩٩٢	١٩٠٠	٥٦,٩	٣٣,٤	٨٦٠٠	٥,١	١٦٨٦,٣	٣٠٠	٥١,٥	٥,٨
١٩٩٣	٢٠٠٠	٥٧,١	٣٥	٨٩٠٠	٥,٣	١٦٧٩,٣	٢٠٠	٥٣,٤	٣,٧
١٩٩٤	٢٢٠٠	٥٨,٢	٣٧,٨	٨٨٠٠	٥,٤	١٦٢٩,٦	٢٠٠	٥٥,٢	٣,٦
١٩٩٥	٢٤٠٠	٥٩,٥	٤٠,٣	٨٦٠٠	٥,٥	١٥٦٣,٦	١٠٠	٥٧	١,٨
١٩٩٦	٢٤٠٠	٦١,٩	٣٨,٨	٩٦٠٠	٥,٧	١٦٨٤,٢	١٠٠	٥٨,٨	١,٧
١٩٩٧	٢٥٠٠	٦٢,١	٤٠,٣	٩٩٠٠	٥,٨	١٧٠٦,٩	٢٠٠	٦٠,٦	٣,٣
١٩٩٨	٢٨٠٠	٦٢,٩	٤٤,٥	٩٥٠٠	٦	١٥٨٣,٣	٥٠٠	٦٢,٤	٨
١٩٩٩	٢٩٠٠	٦٤	٤٥,٣	٩٣٠٠	٦,١	١٥٢٤,٦	٧٠٠	٦٤,٢	١٠,٩
٢٠٠٠	٣٢٠٠	٦٥,٣	٤٩	٩٩٠٠	٦,٣	١٥٧١,٤	٦٠٠	٦٦	٩,١
٢٠٠١	٣٢٠٠	٦٦,٦	٤٨,١	١٠٣٠٠	٦,٤	١٦٠٩,٤	٤٠٠	٦٨	٥,٩
٢٠٠٢	٣٠٠٠	٦٧,٩	٤٤,٢	١٠٩٠٠	٦,٦	١٦٥١,٥	٣٠٠	٧٠	٤,٣
٢٠٠٣	٢٧٠٠	٦٩,٢	٣٩	١١٤٠٠	٦,٧	١٧٠١,٥	٣٠٠	٧٢	٤,٢
٢٠٠٤	٢٤٠٠	٧٠,٥	٣٤	١١٠٠٠	٦,٨	١٦١٧,٧	٣٠٠	٧٤	٤,١
٢٠٠٥	٢٦٠٠	٧١,٩	٣٦,٢	١٠٨٠٠	٦,٩	١٥٦٥,٢	٣٠٠	٧٦,٢	٣,٩
٢٠٠٦	٢٩٠٠	٧٣,٦	٣٩,٤	١١٨٠٠	٧,١	١٦٦٢	٣٠٠	٧٨,٣	٣,٨
٢٠٠٧	٣٣٠٠	٧٧,٥	٤٢,٦	١٢٥٠٠	٧,٢	١٧٣٦,١	٤٠٠	٨١,٤	٥
٢٠٠٨	٣٧٠٠	٧٩,١	٤٨,٦	١٤٣٠٠	٧,٣	١٩٥٨,٩	٤٠٠	٨٢,٦	٤,٨
٢٠٠٩	٤١٠٠	٨٣,٥	٤٩,١	١٣٦٠٠	٧,٥	١٨١٣,٣	٤٠٠	٨٤,٨	٤,٧
٢٠١٠	٤٣٠٠	٨٤,٥	٥٠,٩	١٤٢٠٠	٧,٦	١٨٦٨,٤	٣٠٠	٨٧,١	٣,٤
٢٠١١	٤٤٠٠	٨٥,٥	٥١,٥	١٥٢٠٠	٧,٨	١٩٤٨,٧	٤٠٠	٨٩,٤	٤,٥
٢٠١٢	٤٤٠٠	٨٦,٦	٥٠,٨	١٤٦٠٠	٧,٩	١٨٤٨,١	٤٠٠	٩١,٧	٤,٤

المصدر : – Sipri, **op**,, **cit**..

– احصاءات **البنك الدولى** ، سنوات مختلفة .– البنك المركزى ، **التقرير السنوى** ، سنوات مختلفة .

جدول (٥) :تطور معدل نمو اجمالى الناتج المحلى ومعدل نمو الإنفاق العسكرى فى مصر خلال(١٩٨٠– ٢٠١٢)

السنة	اجمالى الناتج المحلى		الإنفاق العسكرى			متوسط معدل التغير كل عشر سنوات	
	القيمة مليار جنيه	معدل التغير السنوى ٪	القيمة مليار جنيه	٪ من (م.ن.ح)	معدل التغير السنوى	اجمالى الناتج المحلى ٪	للإنفاق العسكرى ٪
١٩٨٠	١٥,٥	-	١,١	٧,١	-		
١٩٨١	١٧,٢	١٠,٩	١,٢	٧	٩,١		
١٩٨٢	٢٠,٨	٢٠,٩	١,٥	٧,٢	٢٥		
١٩٨٣	٢٥,٩	٢٤,٥	١,٩	٧,٣	٢٦,٧		
١٩٨٤	٣١,٦	٢٢	٢,٤	٧,٦	٢٦,٣		
١٩٨٥	٣٧,٢	١٧,٧	٢,١	٥,٧	-١٢,٥		
١٩٨٦	٤٢,٦	١٤,٥	٣,٣	٧,٨	٥٧,١		
١٩٨٧	٥١,٥	٢٠,٩	٣,٤	٦,٦	٣		
١٩٨٨	٥٤,١	٥	٣,١	٥,٧	-٨,٨		
١٩٨٩	٦٥,١	٢٠,٣	٣,١	٤,٨	صفر		
١٩٩٠	٧٨,١	٢٠	٣,٥	٤,٥	١٢,٩	٪١٦,١	٪١٢,٦
١٩٩١	٩٨,١	٢٥,٦	٤,٢	٤,٣	٢٠		
١٩٩٢	١٣٩,١	٤١,٨	٤,٧	٣,٤	١١,٩		
١٩٩٣	١٥٧,٣	١٣,١	٥,١	٣,٢	٨,٥		
١٩٩٤	١٧٥	١١,٣	٥,٨	٣,٣	١٣,٧		
١٩٩٥	٢٠٥	١٧,١	٧	٣,٤	٢٠,٧		
١٩٩٦	٢٤٠,١	١٧,١	٧,٦	٣,٢	٨,٦		
١٩٩٧	٢٥٢,٩	٥,٣	٨	٣,٢	٥,٣		
١٩٩٨	٢٦٥,٦	٥	٨,٢	٣,١	٢,٥		
١٩٩٩	٣٠٨,٨	١٦,٣	٩,٩	٣,٢	٢٠,٧		
٢٠٠٠	٣٣٩	٩,٨	١٠,٩	٣,٢	١٠,١	%١٦,٢	%١٢,٢
٢٠٠١	٣٥٩,٤	٦	١١,٩	٣,٣	٩,٢		
٢٠٠٢	٣٧٤,٧	٤,٣	١٢,٧	٣,٤	٦,٧		
٢٠٠٣	٤٢٢,٧	١٢,٨	١٤	٣,٣	١٠,٢		
٢٠٠٤	٤٨٩,٥	١٥,٨	١٤,٧	٣	٥		
٢٠٠٥	٥٢٩,٨	٨,٢	١٥,٤	٢,٩	٤,٨		
٢٠٠٦	٦٢٦,٩	١٨,٣	١٦,٩	٢,٧	٩,٧		
٢٠٠٧	٧٤٥,٤	١٨,٩	١٨,٦	٢,٥	١٠,١		
٢٠٠٨	٨٩٦,٧	٢٠,٣	٢٠,٥	٢,٣	١٠,٢		
٢٠٠٩	١٠٧١	١٩,٤	٢٢,٩	٢,١	٥,٥		
٢٠١٠	١٢٠٩,٣	١٢,٩	٢٥,٤	٢,١	١٠,٩	٪١٣,٤	٪٧,٥
٢٠١١	١٣٠٩,٩	٨,٣	٢٥,٥	٢	٠,٤		
٢٠١٢	١٥٠٨,٥	١٥,٢	٢٧,٥	١,٨	٧,٨		

المصدر : - البنك المركزى ، **التقرير السنوى** ، سنوات مختلفة.
- Sipri , op.cit.

جدول (٦)اختبار التكامل المشترك

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.463419	37.97767	47.85613	0.0000
At most 1	0.252174	18.67898	29.79707	0.0131
At most 2	0.173697	9.670842	15.49471	0.0069
At most 3	0.114115	3.756221	3.841466	0.0526

Trace test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.463419	19.29870	27.58434	0.0003
At most 1	0.252174	9.008134	21.13162	0.0152
At most 2	0.173697	5.914621	14.26460	0.0028
At most 3	0.114115	3.756221	3.841466	0.0526

Max-eigenvalue test indicates 2 cointegration eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

الهوامش

(*) تضم منطقة الشرق الأوسط (البحرين – مصر – إيران – العراق – اسرائيل – الأردن – الكويت – لبنان – عمان – قطر – السعودية – سوريا – الإمارات – اليمن).

(1) Stockholm International peace research Institute (**sipri**) , different yesar .

(2) **أنظر في ذلك:** – البنك الأهلي، **النشرة الاقتصادية**، سنوات مختلفة.
- وزارة المالية، **الحسابات الختامية**، سنوات مختلفة.
- Stockholm International peace research Institute (**sipri**) , different yesar .

(3) محمد رئيف مسعد ، " انعكاسات الإنفاق العسكرى على القطاع الصناعى والتنمية الاقتصادية : مع إشارة خاصة للهند ومصر " ، **مجلة البحوث والدراسات العربية ، معهد البحوث والدراسات العربية** ، ١٩٩٠ ، ص ٢٨.

(4) Alex and Chi., "Defense Expenditure, Economic Growth and The Peace Dividend", **American Political Science Review, Vol. 84, No.4**, December 1990,P.75.

(5) D. Landan, "The Economic Impact of Military Expenditure " **Policy Research Department . No. 1138 w. b , May 1993** .

(6) T. Bayovmi, P. Hewittt S.Symansky, " **The Impact of World Worldcuide Military Spending Cuts on Developing Camtries** " **Journal of Policy Modeling, Vol 20, No, 3 1998** , pp, 261 –30 .

(7) Stockholm International Peace Research Institute (**sipri**) Year Book 2009, p. 315.

(8) **Ibid.**

(9) Pieroni, L. "Military Expenditure and Economic Growth." **Defence and Peac Economics, vol.20, no.4**, 2009,p.95.

(10) طلال محمود كداوى ، **الإنفاق العسكرى الإسرائيلى : ١٩٦٥–١٩٩٠** ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٧) ، ص ص ٣٨–٣٩.

(11) Musgrave and P. Musgrave, " **Public Finance in Theory and Practice** ", Macgrow – Hill book comp . 1989, p. 145.

(12) Brzoska and P. stalenheim, " **Sources and Methods for Military Expenditure Data**", Sipri year book 2005: armaments, Disarmament and International Security (oxford: oxford university press) 2005,P. 373.

(13) IMF, **Government finance statistics Manual 2001**, (Washington, DC : IMF, 2001) p.p. 82–83.

(14)) Un. " Objective Information on Military Matters, Including Transparency of Military Expenditures " **Report of secretary – General, undocument A/53/218, 4 August 1998 .**

(15) **SIPRI**, Year book, 2006, p. 419.

(16) يزيد الصايغ، **الصناعة العسكرية العربية** ، (مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت – ١٩٩٢)، ص ١٣٨ .

(17) سلوى محمد عبدالعزيز ، **الأبعاد الاقتصادية للإنفاق العسكرى ، مع إشارة خاصة للبعد الصناعى فى الاقتصاد المصرى** ، رسالة ماجستير، (جامعة القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ، ٢٠٠٧)، ص ١٧ .

(18) وحيد محمد عامر، " تحليل الآثار الاقتصادية للإنفاق العسكرى على التنمية الاقتصادية فى مصرفى الفترة (١٩٧٧– ٢٠٠٢) "، **المجلة العلمية لكلية التجارة بنين – جامعة الأزهر ، ٢٠٠٣ ، العدد ٢٨**، ص ٣ .

(19) طلال محمود كداوى ، **مرجع سبق ذكره** ، ص ٤٥.

(20) Panla de Masi and Henri " How Resilient are Military Expenditures ? " **IMF Staff Papers Vol . 36 No .1**, (March 1989), P. 135.

(21)عبدالرزاق الفارس ، **السلاح والخبز: الإنفاق العسكرى فى الوطن العربى ١٩٧٠–١٩٩٠** ، (جامعة الدول العربية: مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٣) ، ص ٦٤.

(22) Sipri, **Year book**, 2009, p.p. 307–308

(23) سلوى عبدالعزيز ، **مرجع سبق ذكره** ، ص ٢٣.

(24) وحيد محمد عامر ، **مرجع سبق ذكره** ، ص ٣

(25) طلعت الدمرداش، **الاقتصاد الاجتماعي**، (القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠٠٦)، ص ص ٥٤٢–٥٤٣ .

(26) Ron P. Smith, " Models of military Expenditure " , **Journal of Applied Econometrics, vol. 4, 1989**. p . 346.

(27) طلعت الدمرداش ، " تحليل آثار الإنفاق العسكرى على التنمية الاقتصادية مع التطبيق على الاقتصاد المصرى فى الفترة ١٩٧٥–١٩٩٥ " **مجلة الدراسات والبحوث التجارية ، كلية التجارة ببنها، العدد الاول، ٢٠٠٠** ، ص ٥٠٠.

(28) حابس فؤاد عصفور، **مرجع سبق ذكره** ، ص ص ١٠–١١.

(29) Harris, Geoffrey, " The Determinant of Defense Expenditure in the Asian Region", **Journal of peace Research, vol. 23, No . 1, 1986**, p. 45.

(30) محمد رئيف ، " انعكاسات الإنفاق العسكرى على القطاع الصناعى والتنمية الاقتصادية : مع إشارة خاصة للهند ومصر " ، **مجلة البحوث والدراسات العربية ، معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٩٠** ، ص ٣٥٩.

(31) سلوى عبدالعزيز ، **مرجع سبق ذكره** ، ص ٢٦.

([32]) **المرجع السابق** ، ص ٢٧.
([33]) عبدالرزاق الفارس، **مرجع سبق ذكره** ، ص ص ١٠٨-١١٥.
([34]) **انظر فى ذلك :** - سلوى عبدالعزيز ، **مرجع سبق ذكره** ، ص ص ٩٦-٩٧.
- طلال محمود كداوى ، **مرجع سبق ذكره** ، ص ص ٦٤-٦٥.
-P.C .Frederiksen and Robert E. Looney, " Another Look at The Defense Spending and Development Hypothesis', **Defense Analysis, vol . 1, No.3, 1983**, p.p. 205-206.
([35]) **أنظر في ذلك :** - مركز الدراسات الإستراتيجية بالأهرام ، التقرير الاسترتيجى العربى ، " **الحد من الإنفاق العسكرى وجهود التنمية فى العالم الثالث** "، ١٩٩١، ص٢١.
-محمود عبدالرحيم أبو سديرة ، **تطوير نظام الموازنات التخطيطية لترشيد الإنفاق العسكرى فى الدول النامية**، رسالة دكتوراه (ج قناة السويس: كلية التجارة ببور سعيد ،١٩٩٢) ، ص ٣٥.
(36) Paul Collier, Regional, " **Coordination for Reduced Militar Spending: Potential and Design**" ,Department of Economics,Oxford University, 2007.p.56.
(37) **look at**: - **Sipri**, **year Book** , different years.
- US Arms Control and Disarmament Agency, **World Military Expenditures and Arms Transfers**, US Government Printing Office, Washington DC. (various years).
([38]) أنظر في ذلك: - جمال مظلوم ، **القوات المسلحة والتنمية الاقتصادية** ، (جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، مركز دراسات وبحوث الدول النامية ، ١٩٩٩) ، ص ٨٣.
- Deger, Saadet and Somnath Sen "**Military Expenditure and Developing Countries**", Handbook of Defense Economics. Amsterdam,1995,P.22.
- Barry Rubin and Thomas A. .Keaney "**Armed Forces in the middle east politics and strategy** "Frank Cass, London , 2002,P.89.

([39]) **انظر فى ذلك :** - البنك المركزى ، **التقرير السنوى** ، سنوات مختلفة.
-sipri, year Book, ,
different years,
([40])**sipri** , different years .
([41])عبد الحميد الفتيانى، **الصناعات العسكرية العربية**(بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر،١٩٩١)، ص.١٢
([42]) حابس عصفور ، **اثر الإنفاق العسكرى على التنمية الاقتصادية لمجموعة من دول الطوق (الأردن – سوريا – مصر وإسرائيل)** ، رسالة ماجستير ، (الأردن : جامعة اليرموك ، ١٩٨٨)، ص٥٧.
([43])البنك المركزى المصرى ، **التقارير السنوية** ، سنوات مختلفة .

(44) البنك الأهلى المصرى ، **النشرة الإقتصادية** ، ١٩٨٦.
(45) **المرجع السابق** ، ١٩٨٠.
(46) إبراهيم محمد أحمد حسانين" **الدور المقترح لمساهمة القوات المسلحة فى التنمية الشاملة لدولة وأثره على الامن القومى المصرى** " ، (القاهرة:أكاديمية ناصر العسكرية العليا، كلية الدفاع الوطنى، ٢٠٠٠)،ص ٦٥
(47) محمد عمر ، **أثر الإنفاق العام على التنمية الإقتصادية** ، بدون ناشر ، ص ١.
(48) **أنظر في ذلك:-** محمود أبو سديرة ، **الإنفاق العسكرى العربى، ترشيده كمدخل للتنمية،** (القاهرة ، دار الحرية ، ١٩٩٦)، ص ٢٢.
- jurgen Brauer" **Arming The South : The Economics Of Military Expenditure, Arms Production And Arms Trade In Developing Countries** " frank cass London 2002,P.39.
(49) Doniel P. Hewitt, " **Military Expenditutre in Tthe Developing World** ", Finance and Development, 1991, p.22
(50) طلال محمود كداوى ، **مرجع سبق ذكره،** ص ٩٥.
(51) **انظر في ذلك:** - زكية أحمد مشعل " الإنفاق العسكرى والتنمية الاقتصادية : دراسة تطبيقية لبعض الدول العربية فى منطقة الشرق الأوسط " ، **جامعة اليرموك ، مجلة أبحاث اليرموك ، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية ، ٢٠٠٥** ، ص ١.
- Dan, pled "**Defense R&D And Economic Growth In Israel A Research Agenda** "University of Haifa, Israel. 2001,P.23.
(52) حابس عصفور ، **مرجع سبق ذكره** ، ص ص ١٣٢- ١٣٣.
(53) **أنظر في ذلك:-** عبدالرحمن حسن صبرى ، **أثر الإنفاق العسكرى فى إسرائيل على مسار النمو الاقتصادى خلال (١٩٥٠-١٩٧٠)**، رسالة ماجستير، (جامعة القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٠)، ص ١٥٠.
(54) سلوى محمد عبدالعزيز ، **مرجع سبق ذكره،** ص ٥٤ .
(55) Kabir Hasson and other, "Defense Expenditure and Economic Growth in The Soars Countries", **journal of social political Economic studies, vol. 28, 2003**, p .276.
(56) طلعت الدمرداش ، " تحليل آثار الإنفاق العسكرى على التنمية الاقتصادية مع التطبيق على الاقتصاد المصرى فى الفترة (١٩٧٥-١٩٩٥)" **مرجع سبق ذكره** ، ص ص ٥٠٦-٥٠٧.
(57) James P. Scott "Does UK Defense Spending Crowd — out UK private sector investment ?" **defense and peace economics**, **vol.12**, 2000,p.22.
(58) Alptekin, Aynur , Levine and Paul , Military Expenditure and Economic Growth: A Meta- Analysis , **Munich Personal RePEc Archive** , (**MPRA**) Paper no. 28853,. February 2011 ,p.45.

(59) محمد شفيق، **التنمية والمتغيرات الاقتصادية**، (الأسكندرية: المكتب الجامعى الحديث ، ١٩٩٧)، ص ٣٢٤.

(60) وحيد محمد مهدى عامر ، **تقييم دور القوات المسلحة فى عملية التنمية الاقتصادية فى مصر** ، رسالة ماجستير (جامعة عين شمس : كلية التجارة ، ١٩٨٦) ص ٤٤.

(61) Gotowicki Stephen" The Role Of The Egyptian Military In Domestic Society " **Foreign Military Studies Office**, National Defense University, 1997,P.58

(62) Enders, J. "**Applied Econometric Time Series** "2nd edition (New York: John Wiley and Sons). 2004,p215.

(63) D.Gujarati, **Basic Econometrics**, MCGraW- Hill Kogankusha, LTD, 1995 pp 285-293.

(64) Dakurah, A. H., Davies, S. P. & Sampath, R. K." Defense Spending and Economic Growth in Developing Countries: A Causality Analysis", **Journal of Policy Modelling, Vol. 23**, 2001. Pp32-34.

(65) محمد عبدالسميع عنانى ، **مبادئ الاقتصاد القياسى النظرى والتطبيقى** ، (الزقازيق : الطبعة الثانية ، مكتبة المدينة ، ١٩٩٣) ، ص ٢٧٥ .

(66)Wooldridge, J. M., **"Econometric Analysis of Cross-section and Panel Data**",MIT Press, Cambridge, MA,.2002,pp147-153.

(67) عبد القادر محمد عبد القادر، **الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق**، (الأسكندرية: الدار االجامعية، ٢٠٠٥)، ص ص ٦٦٩-٦٧٣.